

رأس المال

71% خسائر اليوروبوندرز

● محمد وهبة
جدول أعمال الـ 100 يوم:
خطة الوهم

● ماهر سلامة
الصراع على دجلة
والفرات



الخبّار

a l - a k h b a r

www.al-akhbar.com

سقوط ميداني لمارب وصافر... والسعودية تطيح «الاخوان» لتوحيد الجنوبيين [10]



السعودية تفكر بعقوبات اقتصادية بعد القطيعة: غير واثق لبنان السياسي

ميفاتي يتوجه غرباً: غطوني أو أستقيل [2]



تيار «المستقبل»

صدمة وتصدع

[5.4]

(معلم الموسوي)



شو فيك تعمل بـ 50,000

الخبّار

قضية اليوم

لبنان يرفض الابتزاز والسعودية تهدد بعقوبات اقتصادية

مبيعاتي للغرب: غطّونني أو استقبل

يعرف الرئيس نجيب ميقاتي قواعد اللعبة. السعودية لم تختره رئيساً للحكومة، وهي أساساً غير مهتمة بالتواصل معه. ويعرف أيضاً أنه جاء إلى رئاسة الحكومة بغطاء أميركي وفرنسي. لذلك، يتصرف عملياً على أساس أن باريس أولاً، ثم واشنطن وربما آخرون، هم من يقررون مصير حكومته. لذلك عمد فور اندلاع «الغضب السعودي» من تصريحات وزير الإعلام جورج قرداحي إلى التواصل مع الفرنسيين والأميركيين طالباً المشورة والعون. وأول ما سمعه: لا تستقل، دعنا نحاول التوسط، لكن فكر في خطوة تساعدنا، ومع تعثر المحاولات في لبنان، توجه ميقاتي إلى بريطانيا

اعطت الرياض «مهلة غير مفتوحة لمعالجة الوضع» لا تتعدى يومين

مشاركة الوزير خليل في خلية الأزمة تمت من دون موافقة النائب الشيعي

للمشاركة في قمة المناخ، حيث توقع أن يلتقي هناك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ويجري اتصالات للاجتماع بمسؤولين أميركيين، وفي جيبه ورقة من خيارات: إما توفير تغطية دولية لحكومتي أو الاستقالة؛ الوساطة مع الغرب بذات التواصل وزير الخارجية عبدالله بو حبيب مساء الجمعة مع مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشرف الأوسط فيكتوريا نولاند التي بلغته استعداد بلاده للتوسط شرط تقديم لبنان تنازلاً كاستقالة قرداحي. ثم عاد رئيس الحكومة واتصل بالمسؤولة الأميركية التي أعادت على مسعفه ما أبلغته لوزير الخارجية، ولم تجبه على طلبه بترتيب لقاء له مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن على هامش قمة المناخ في استكلندا. وقد كان ميقاتي صريحاً في إبلاغ

المسؤولة الأميركية بأنه غير قادر على إجبار قرداحي على الاستقالة، وأن استقالته ستفتح الباب على تعقيدات قد تقود إلى استقالة وزراء حزب الله وربما حركة أمل ما سيطبح بالحكومة. فأنتهى الاتصال بصبحة من نولاند لمقاتي بـ«الإستعانة بصديق»، هو البطريرك الماروني بشارة الراعي، عل الأخير يقنع قرداحي أو فرنجية اللذين دعاهما إلى زيارته.

استجاب البطريرك وأبدى حماسة للتدخل لمعالجة الأمر، على رغم كلامه قبل له بان لا مصلحة ليكركي بذلك، خصوصاً بعد تدخله لمعالجة ذبول كمين الطيونة لكنه اعتبر أن الموضوع السعودي حساس وهو الذي تربطه ببارياض علاقة وثيقة. لذلك، طلب من فرنجية زيارته برفقة الوزير قرداحي، لكن فرنجية قرر التوجه بمفرده، وكان شديد الوضوح في القول للبطريك بأن ما يجري ليس سوى عملية إذلال وابتزاز لن يقبل الوقوع تحتها مهما حصل، وهو لا يرى موجباً لاستقالة وزير ادلى بموقف قبل توليه منصبه، ويعتبر عن موقف سياسي مثل أي شخص في العالم، وأبلغه بأنه شخصياً لن يطلب من قرداحي الاستقالة، ولغت فرنجية انتباه الراعي إلى أن هذه الطريقة في التعامل لا تعكس احتراماً للبنان، وأنه لا يجوز للبنانيين الوقوع تحت ضغط هذا النوع من الابتزاز. في وقت لاحق، زار قرداحي الراعي الذي حثه على الاستقالة مع تعهد تسريب الطلب، فعاود وزير الإعلام شرح موقفه، وقال إنه مستعد لأي خطوة ضمن سياق عام، لكن العلاج لا يتم على هذا النحو.

وكان فرنجية قد تناهز مع حلفائه، وسمع كلاً ما واضحاً من قيادة حزب الله بأنه لا يحبذ تقديم قرداحي كخيار، بل استقالته من الحكومة. وقال مرجع سياسي إن ميقاتي لم يهدد بإقالة وزير الإعلام لأنه تبلغ أنه في حال لم يكن موافقاً على معالجة مختلفة، فليستقل هو من الحكومة إذا وجد نفسه غير قادر على الاستمرار في مهمته أو لم يكن قادراً على تحمل

الضغوط السعودية.

ميقاتي أجرى أيضاً مشاورات مع الرئيس نبيه بري الذي ينسق مع قيادة حزب الله ورئيس تيار المردة، وقهم رئيس الحكومة أن النائب الشيعي لا يمانع أي حل، ولكن ليس من زاوية الخُصوع للابتزاز السعودي. بينما سارع فرنجية إلى إبلاغ الرئيس ميقاتي بأنه في حال إقالة أو استقالة قرداحي فهو لن يعين بديلاً عنه، وهو ما عده ميقاتي موفقاً عالمي السفف. في هذه الأثناء، تبين أن كل ما فعله الأميركيون هو الطلب من الكويت تجميد قرارها سحب سفيرها بانتظار نتائج لقاء الراعي مع فرنجية. وبعد إعلان الأخير موقفه صدر القرار الكويتي بسحب السفير.

عدم الإقالة أو الاستقالة زاد من غضب

السعودية التي بقيت مصرّة على موقفها، وزاد من هذا الغضب تسمية حكومة صنعاء شارعاً في العاصمة اليمنية باسم قرداحي، ورفع صور له. لذلك، أعطت الرياض، بحسب مصادر، «مهلة غير مفتوحة لمعالجة الوضع» لا تتعدى يومين، قبل اتخاذ قرار قطع العلاقات مع لبنان وسحب السفراء، فيما فهم أن إقالة قرداحي أو استقالته تعيد العلاقة إلى مرحلة ما قبل كلامه، أي أن الرياض باقية على موقفها من الحكومة وعدم تقديم أي مساعدة للبنان. والإقالة أو الاستقالة تعني فقط وقف الإجراءات الدبلوماسية لسفيرها وعدم قطع العلاقات. وبحسب المصادر فإن الرياض، في وجه رفض الاستقالة، بدأت بوضوح «إجراءات الطلاق» مع الاستقالة زاد من غضب

مؤساتها، وهي تنوي رفع مستوى الحصار من خلال فرض عقوبات على كانات وشخصيات لبنانية بتهمة العمل ضد مصالحها أو دعم الإرهاب في الجزيرة العربية. وستقبل الأبواب أمام أي نوع من الدعم للبنان. وذهبت مصادر معنبة إلى أن السعودية ملف تهريب المخدرات أو أي ملفات علاقة بين لبنان والسعودية، بل ركّز على أن مدخل الحل يكون باستقالة قرداحي. وفهم أن هناك خلافاً داخل الجبل عالي من الأنباء ليفرض سيطرة أكثر شراسة، ويمنع أي تمايز في السلوك داخلياً وخارجياً. حتى صار ممنوعاً على أي شيخ استضافة أحد قبل استئذنانهم. لكنّ أولاً زائد الذين يتقاسمون مواقع القرار في الدولة يدركون جيداً أن بقية شيوخ الإمارات، وعلى رأسهم محمد بن راشد، لا يخضعون لوصاياهم طوعاً، وهم يعرفون جيداً المواقف الفعلية لشيوخ دبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وأمّ القيوين والفجيرة، وعبارة «حسبنا الله ونعم الوكيل» التي يهسسون بها لدى سؤالهم عن أحوالهم.

ال خليفة في البحرين، ما من داع للتفصيل كثيراً في شأنهم. الذين يخشون انقطاع الطعام إن أُنقل جسر الملك فهد لساعتين فقط، لا يتصوّفون أساساً إلا كتابعين وحرس فرضهم لدى سؤلهم عن أحوالهم.

الاستعمار البريطاني ثم الأميركي، مع فارق أنهم أوغلوًا في قتل معارضيهم حتى وصل الأمر بهم إلى طلب انتشار الجيش السعودي فوق أراضيهم غضب الناس عليهم. أما الكويت فقد حرصت دائماً على التمايز عن السرب الخليجي. كثيرون يرجعون ذلك ليس إلى الرياح الآتية من غربها، بل من شرقها، لأن العراقيين، بكل تلاويهم الفكرية والاجتماعية، لا يرون الكويت خارج حدودهم. كل حكوم الكويت تغيروا مع السنوات، وابتأوا اليوم في خريف العمر. موثٌ سياسيٌ جعل الكويت منعزلة: شعور دائم بالخوف من عراق قويٍّ ومستقرٍّ، وخشية تمنع أي تطور مقارنة بما يجري في بقية دول الخليج، حتى سمير جعجع الذي يراهنون عليه يعرفون جيداً أحواله بعد مجزرة الطيونة، وراؤا ما نطق به عيناه، لا ما تردّد شاشاتهم وبتواقهم ليل نهار عن «البطل الذي قهر حسن نصرالله...وهم غير قادرين على إحياء شيوخ جدد لا في خلة ولا في زحلة، وبيحثون عن صيدا أو الشمال بعدما هرب سعد الحريري منهم ومن مجانينهم في بيروت، ولم يعد بيدهم، أو بيد الغرب، من حيلة سوى محاولة زج الجيش اللبناني مباشرة في مواجهة مع المقاومة، وهو ليس في قدرته ذلك. فإماذا تراهم يفعلون؟

ليس عندهم سوى قرار الرحيل وترك الخراب خلفهم. تماماً كما تفعل أميركا في كل مكان تدخله وتخرج منه مهزومة. يفترض آل سعود أن في زعلهم عقابياً لا نقد على تحمّله. لكنّ المشكلة ليست فيهم فقط، بل في لبنانيين يتوهّمون بأن السعودية تريد لبنان غير ما كان عليه «لبنان القديم». ومشكلتهم هذه المرة ليست في قوة أعداد المرتزقة الذين يلهثون خلف فئاتهم، بل في أن من يرون فيه خصماً عدواً ليس بحاجة إلى مكرماتهم، ويخشون يده الطويلة. وهم إذ يُلقّون اليوم الحجارة على لبنان، تتهمّ قلوبهم جراء ما يصلهم من أخبار اليمن، فلا أحد قادرٌ على منع سقوط مأرب، وبعدها صافر وصولاً إلى الودية في الشمال الشرقي، والحديدة وباب المندب في الجنوب الغربي، وهم أيضاً، يعرفون جيداً أن في اليمن جيلاً جديداً سيسبك غماب الماء من بحر عُمان إلى البحر الأحمر، وسيستعيد حقوقه المسلوبة في جيزان ونجران وعسير... وهو جيّل لا يُخيفه الحصار أو الموت ولا كل أنواع المناشير...

قطع العلاقات الخليجية مع لبنان، وأن للنائب جبران باسيل مصلحة بتسجيل موقف مراع للسعودية في وجه فرنجية. أما ميقاتي فلن يكون قادراً على الاستمرار في حكومة في وجه السعودية بعدما كان يراهن على أن تكون حكومته حكومة انفتاح عليها.

رغم ذلك، أبلغ رئيس الحكومة وزراء بارزين وجهات سياسية وسفراء أجانب أنه لا ينوي الاستقالة، وسيسعى خلال مشاركته في قمة المناخ إلى إجراء الاتصالات الهادفة إلى فتح حوار مع السعودية. ويعد تشكيل خلية الأزمة التي ضمت كالعادة وزراء يمثلون جميع الطوائف في الحكومة، علماً أن مشاركة الوزير يوسف خليل تمت من دون موافقة النائب الشيعي، وعقد الاجتماع في مكتب وزير الخارجية، لئصار بعدها إلى دعوة نائب السفارة الأميركية، ريتشارد مايلكن، للمشاركة في الاجتماع (لم يستنكر أحد حضور مسؤول اميركي اجتماعاً رسمياً لبنانياً)، وبدا الموقف الأميركي أكثر استياء مما ظهر علناً، وخلافاً لما أشيع، لم يتحدث أنهم تحت احتلال آل زايد منذ عدة بهم زايد الأب وسيطر على رئاسة الاتحاد. وجاء الجبل العالي من الأنباء ليفرض سيطرة أكثر شراسة، ويمنع أي تمايز في السلوك داخلياً وخارجياً.

حتى صار ممنوعاً على أي شيخ استضافة أحد قبل استئذنانهم. لكنّ أولاً زائد الذين يتقاسمون مواقع القرار في الدولة يدركون جيداً أن بقية شيوخ الإمارات، وعلى رأسهم محمد بن راشد، لا يخضعون لوصاياهم طوعاً، وهم يعرفون جيداً المواقف الفعلية لشيوخ دبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وأمّ القيوين والفجيرة، وعبارة «حسبنا الله ونعم الوكيل» التي يهسسون بها لدى سؤالهم عن أحوالهم.

ال خليفة في البحرين، ما من داع للتفصيل كثيراً في شأنهم. الذين يخشون انقطاع الطعام إن أُنقل جسر الملك فهد لساعتين فقط، لا يتصوّفون أساساً إلا كتابعين وحرس فرضهم لدى سؤالهم عن أحوالهم.

الاستعمار البريطاني ثم الأميركي، مع فارق أنهم أوغلوًا في قتل معارضيهم حتى وصل الأمر بهم إلى طلب انتشار الجيش السعودي فوق أراضيهم غضب الناس عليهم. أما الكويت فقد حرصت دائماً على التمايز عن السرب الخليجي. كثيرون يرجعون ذلك ليس إلى الرياح الآتية من غربها، بل من شرقها، لأن العراقيين، بكل تلاويهم الفكرية والاجتماعية، لا يرون الكويت خارج حدودهم. كل حكوم الكويت تغيروا مع السنوات، وابتأوا اليوم في خريف العمر. موثٌ سياسيٌ جعل الكويت منعزلة: شعور دائم بالخوف من عراق قويٍّ ومستقرٍّ، وخشية تمنع أي تطور مقارنة بما يجري في بقية دول الخليج، حتى سمير جعجع الذي يراهنون عليه يعرفون جيداً أحواله بعد مجزرة الطيونة، وراؤا ما نطق به عيناه، لا ما تردّد شاشاتهم وبتواقهم ليل نهار عن «البطل الذي قهر حسن نصرالله...وهم غير قادرين على إحياء شيوخ جدد لا في خلة ولا في زحلة، وبيحثون عن صيدا أو الشمال بعدما هرب سعد الحريري منهم ومن مجانينهم في بيروت، ولم يعد بيدهم، أو بيد الغرب، من حيلة سوى محاولة زج الجيش اللبناني مباشرة في مواجهة مع المقاومة، وهو ليس في قدرته ذلك. فإماذا تراهم يفعلون؟

ليس عندهم سوى قرار الرحيل وترك الخراب خلفهم. تماماً كما تفعل أميركا في كل مكان تدخله وتخرج منه مهزومة. يفترض آل سعود أن في زعلهم عقابياً لا نقد على تحمّله. لكنّ المشكلة ليست فيهم فقط، بل في لبنانيين يتوهّمون بأن السعودية تريد لبنان غير ما كان عليه «لبنان القديم». ومشكلتهم هذه المرة ليست في قوة أعداد المرتزقة الذين يلهثون خلف فئاتهم، بل في أن من يرون فيه خصماً عدواً ليس بحاجة إلى مكرماتهم، ويخشون يده الطويلة. وهم إذ يُلقّون اليوم الحجارة على لبنان، تتهمّ قلوبهم جراء ما يصلهم من أخبار اليمن، فلا أحد قادرٌ على منع سقوط مأرب، وبعدها صافر وصولاً إلى الودية في الشمال الشرقي، والحديدة وباب المندب في الجنوب الغربي، وهم أيضاً، يعرفون جيداً أن في اليمن جيلاً جديداً سيسبك غماب الماء من بحر عُمان إلى البحر الأحمر، وسيستعيد حقوقه المسلوبة في جيزان ونجران وعسير... وهو جيّل لا يُخيفه الحصار أو الموت ولا كل أنواع المناشير...

قطع العلاقات الخليجية مع لبنان، وأن للنائب جبران باسيل مصلحة بتسجيل موقف مراع للسعودية في وجه فرنجية. أما ميقاتي فلن يكون قادراً على الاستمرار في حكومة في وجه السعودية بعدما كان يراهن على أن تكون حكومته حكومة انفتاح عليها.

رغم ذلك، أبلغ رئيس الحكومة وزراء بارزين وجهات سياسية وسفراء أجانب أنه لا ينوي الاستقالة، وسيسعى خلال مشاركته في قمة المناخ إلى إجراء الاتصالات الهادفة إلى فتح حوار مع السعودية. ويعد تشكيل خلية الأزمة التي ضمت كالعادة وزراء يمثلون جميع الطوائف في الحكومة، علماً أن مشاركة الوزير يوسف خليل تمت من دون موافقة النائب الشيعي، وعقد الاجتماع في مكتب وزير الخارجية، لئصار بعدها إلى دعوة نائب السفارة الأميركية، ريتشارد مايلكن، للمشاركة في الاجتماع (لم يستنكر أحد حضور مسؤول اميركي اجتماعاً رسمياً لبنانياً)، وبدا الموقف الأميركي أكثر استياء مما ظهر علناً، وخلافاً لما أشيع، لم يتحدث أنهم تحت احتلال آل زايد منذ عدة بهم زايد الأب وسيطر على رئاسة الاتحاد. وجاء الجبل العالي من الأنباء ليفرض سيطرة أكثر شراسة، ويمنع أي تمايز في السلوك داخلياً وخارجياً.

حتى صار ممنوعاً على أي شيخ استضافة أحد قبل استئذنانهم. لكنّ أولاً زائد الذين يتقاسمون مواقع القرار في الدولة يدركون جيداً أن بقية شيوخ الإمارات، وعلى رأسهم محمد بن راشد، لا يخضعون لوصاياهم طوعاً، وهم يعرفون جيداً المواقف الفعلية لشيوخ دبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وأمّ القيوين والفجيرة، وعبارة «حسبنا الله ونعم الوكيل» التي يهسسون بها لدى سؤالهم عن أحوالهم.

ابراهيم الامين

الخليج و«لبنان الجديد»

ما من ثقة حقيقية بين دول مجلس التعاون الخليجي. السعوديون ينظرون إلى بقيةَ «الممالك» والإمارات والمشيوخ على أنها جزء تمّ سلخه عن شبه الجزيرة عنوةً بفعل الاستعمار. وربما، لو كان هناك نظام عالم وعاقل وعادل في الرياض، لكان منطقيّاً وخد كل الجزيرة العربية بما في ذلك اليمن. لكنّ الأمر يستحيل ذلك مع حكّام استولوا على الحكم بفعل القرصنة والقتل المستمر منذ عشرات السنين. لذلك لن يكون بينهم وبين جيرانهم سوى الخوف والشكّ وانعدام الثقة.

وحده سلطان عمان الوحيد يستمدّ من تاريخ بلاده وعلاقاتها مع الغرب والشرق وتركيبتها الاجتماعية ما يسمح له بأخذ مسافة نقدية من دون مواجهة. لذلك، لم يكن سلطان عمان يُغضب الرياض، ولم تكن السعودية تتصرّف على أنه «في الجيبة».

صحيح أن الأمر تغيّر مع السلطان الجديد، ولكن ذلك ليس لأنه يحتاج إلى دعم مالي من السعودية فحسب، بل لأن الغرب أجبره على الابتعاد أكثر عن إيران وجيرانه قبالة بحر العرب. في الإمارات، يعاني حكّامها الستة الأُميين، ويتصرّفون على أنهم تحت احتلال آل زايد منذ عدة بهم زايد الأب وسيطر على رئاسة الاتحاد. وجاء الجبل العالي من الأنباء ليفرض سيطرة أكثر شراسة، ويمنع أي تمايز في السلوك داخلياً وخارجياً.

حتى صار ممنوعاً على أي شيخ استضافة أحد قبل استئذنانهم. لكنّ أولاً زائد الذين يتقاسمون مواقع القرار في الدولة يدركون جيداً أن بقية شيوخ الإمارات، وعلى رأسهم محمد بن راشد، لا يخضعون لوصاياهم طوعاً، وهم يعرفون جيداً المواقف الفعلية لشيوخ دبي وعجمان والشارقة ورأس الخيمة وأمّ القيوين والفجيرة، وعبارة «حسبنا الله ونعم الوكيل» التي يهسسون بها لدى سؤالهم عن أحوالهم.

ال خليفة في البحرين، ما من داع للتفصيل كثيراً في شأنهم. الذين يخشون انقطاع الطعام إن أُنقل جسر الملك فهد لساعتين فقط، لا يتصوّفون أساساً إلا كتابعين وحرس فرضهم لدى سؤالهم عن أحوالهم.

يعرف ابن سلمان أنّ احداً لا يحثّه من اقارنه الخليجيين، ويعرف ان مرتزقته في لبنان لا يلبّون الامر وكلّ صراخه في بيروت لا يجلب صوت الهزيمة في اليمن

الاستعمار البريطاني ثم الأميركي، مع فارق أنهم أوغلوًا في قتل معارضيهم حتى وصل الأمر بهم إلى طلب انتشار الجيش السعودي فوق أراضيهم غضب الناس عليهم. أما الكويت فقد حرصت دائماً على التمايز عن السرب الخليجي. كثيرون يرجعون ذلك ليس إلى الرياح الآتية من غربها، بل من شرقها، لأن العراقيين، بكل تلاويهم الفكرية والاجتماعية، لا يرون الكويت خارج حدودهم. كل حكوم الكويت تغيروا مع السنوات، وابتأوا اليوم في خريف العمر. موثٌ سياسيٌ جعل الكويت منعزلة: شعور دائم بالخوف من عراق قويٍّ ومستقرٍّ، وخشية تمنع أي تطور مقارنة بما يجري في بقية دول الخليج، حتى سمير جعجع الذي يراهنون عليه يعرفون جيداً أحواله بعد مجزرة الطيونة، وراؤا ما نطق به عيناه، لا ما تردّد شاشاتهم وبتواقهم ليل نهار عن «البطل الذي قهر حسن نصرالله...وهم غير قادرين على إحياء شيوخ جدد لا في خلة ولا في زحلة، وبيحثون عن صيدا أو الشمال بعدما هرب سعد الحريري منهم ومن مجانينهم في بيروت، ولم يعد بيدهم، أو بيد الغرب، من حيلة سوى محاولة زج الجيش اللبناني مباشرة في مواجهة مع المقاومة، وهو ليس في قدرته ذلك. فإماذا تراهم يفعلون؟

ليس عندهم سوى قرار الرحيل وترك الخراب خلفهم. تماماً كما تفعل أميركا في كل مكان تدخله وتخرج منه مهزومة. يفترض آل سعود أن في زعلهم عقابياً لا نقد على تحمّله. لكنّ المشكلة ليست فيهم فقط، بل في لبنانيين يتوهّمون بأن السعودية تريد لبنان غير ما كان عليه «لبنان القديم». ومشكلتهم هذه المرة ليست في قوة أعداد المرتزقة الذين يلهثون خلف فئاتهم، بل في أن من يرون فيه خصماً عدواً ليس بحاجة إلى مكرماتهم، ويخشون يده الطويلة. وهم إذ يُلقّون اليوم الحجارة على لبنان، تتهمّ قلوبهم جراء ما يصلهم من أخبار اليمن، فلا أحد قادرٌ على منع سقوط مأرب، وبعدها صافر وصولاً إلى الودية في الشمال الشرقي، والحديدة وباب المندب في الجنوب الغربي، وهم أيضاً، يعرفون جيداً أن في اليمن جيلاً جديداً سيسبك غماب الماء من بحر عُمان إلى البحر الأحمر، وسيستعيد حقوقه المسلوبة في جيزان ونجران وعسير... وهو جيّل لا يُخيفه الحصار أو الموت ولا كل أنواع المناشير...

لبنان

قضية اليوم

صدمة في «المستقبل» الحريري لعصّته وكوادره: أوقفوا النشاط السياسي والانتخابيّ

حتّى اللحظة، تعيش كلّ قيادات تيار «المستقبل» تحت هول الصدمة، فقد قرّر الرئيس سعد الحريري العزوف عن المشاركة في الانتخابات النيابية، ويرفض العمل باسم تياره، ما فتح الباب على مشكلات لم يكن يتوقّعها احد، أبرزها «انتفاضة» تقودها النائبة بهية الحريري وابنها احمد، فيما يسعى الرئيس فؤاد السنيورة إلى «أخذ» حصته من التيار ودرس احتمال خوض الانتخابات بشكل مستقل

ميسم زرق

بوتيرة بطيئة تسير ماكينة «المستقبل» قبل أشهر من الانتخابات النيابية المقبلة. السبب هو قرار للرئيس سعد الحريري بعدم خوض الانتخابات. «المستقبليون» ينتظرون عودة زعيمهم إلى بيروت خلال عشرة أيام، كما وعد، لاستطلاع حقيقة موقفه من التوقّف عن العمل السياسي والانصراف إلى العمل التجاري الخاص. في انتظار العودة يتصرّف الجميع وفق قناعة بان الانتخابات ستجري في موعدها، ويستهنّون احتمال عدم خوض «الشيخ سعد» الاستحقاق. لكن، على أرض الواقع، وفي مرحلة استثنائية، فإن منسقية الانتخابات بإشراف فادي سعد لا تزال تعمل بشكل تقليدي، كالتنسيق الروتيني مع الكوادر في

لا يثق السنيورة بقيادة احمد الحريري لتيار المستقبل

الحريري: اريد العمل بيدي ولا أثق باحد

المناطق واقترح أسماء لمسؤولي مراكز لا أكثر.
الياس الذي تسبّبه الأخبار الواردة احاديث المستقبليين. فعلى مسافة أشهر من الاستحقاق، لا يملكون شيئاً من الأدوات الانتخابية: لا قيادة، لا مال، ولا عنوان معركة وزاد من هذا اليأس، الأسبوع الماضي، تسرّب معلومات عن لقاءات في أبو ظبي جمعت الحريري بمقرّين منه، خصوصاً عصّته بهية وابنها احمد، ابغهم خالها رغبته بالعرّوف عن الترشح، وطلبه «عدم تشكيل لوائح باسم التيار»، مشيراً إلى أنّ موقفه المناصرين التصويت لهم سيصدر في الوقت المناسب»، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالموقف من ترشيحات الحلفاء.

في المبدأ، هذه الخطوة غير المسبوقة في مسيرة الحريري منذ عام 2005 تعني خروجاً (ولو مؤقتاً) من السلطة، من دون التأكّد بعد ما إذا كان القرار نهائياً، وسط ترجيحات بان الحريري «يقوم

موقع المعارضة»، يتقاطع ذلك مع ما ابْلغَه مطلعون في أبو ظبي لـ «الأخبار» بأنّ «الحريري الذي التقى عقته ونجلها أخيراً لمناقشة دور التيار وتحضيراته للانتخابات النيابية المقبلة، ابْلغَهما بحينيات قراره». وأشّار هؤلاء إلى أنّ «الحريري يعيش حالة إحباط شديد من الوضع السياسي في لبنان»، وأن «ما حصل معه على صعيد تحالفاته وداخل تياره وما آلت إليه الأمور أدى به إلى فقدان الثقة بغالبية القادة والمسؤولين الذين لم يعد ممكناً العمل معهم»، كما عبّر عن «استياء كبير من أداء الكوادر العليا في تيار المستقبل»،

حاسماً بأنّ «العمل السياسي في لبنان يحتاج إلى ماكينة إعلامية وإدارية وخدمانية تتطلّب موازنة كبيرة، وهو ليس في وضع يسمح له بتغطية هذه النفقات». كما أبْلغ زواره بأنّه «مشغول» حالياً بترتيب أعماله الخاصة بنفسه، وأنّه «لم يعد بإمكانه الإكثار على أحد، خصوصاً أنّه ملتزم بالعمل في مشاريع في أكثر من بلد، وقد أتسّس مكتب استشارات واستثمارات يتعاقد مع مؤسسات كبيرة في دولة الإمارات»، ولذلك، «بفضّل تجديد عمل التيار، ولا يحدّدّ خوض الانتخابات، ولا الدخول في سجلّات إعلامية مع هذا الطرف أو ذاك»، معتبّراً عنّ خشيته من «الفتنة، فقد خبرنا جميع الأطراف ولا أقلّ بأحد منها! وعندما حاول احمد الحريري إقناعه بـ «الاستعانة بمرشحين يوالون التيار قادرين على توفير التمويل اللازم للعملية الانتخابية»، كزّر الحريري رفضه القيام بأي خطوة باسمه أو باسم التيار، وكشف أنّه «التزم مع قيادة الدولة الإماراتية بعدم القيام بأي نشاط من شأنه إذعاج المملكة العربية السعودية وابو ظبي»، وأنّه «أصلاً ليس في موقع القادر على القيام بأي عمل سياسي في هذه الفترة».

في موازاة ذلك، بدا لافتاً أن غالبية القيادات المؤرّبة من الحريري، تحديداً المستشارين والإعلاميين المحسوبين على التيار (وخصوصاً المعارضين بشدة لحزب الله)، قرّروا البقاء في الإمارات، وحصل بعضهم على الجنسية الإماراتية لا الإقامة الدائمة فقط، وياشروا العمل مع شركات مختلفة، ويروّجون أنهم ليسوا في واد العودة إلى لبنان قريباً، لكنّ ستكون لهم مساهمة في النشاطات السياسية التي تُرضي السعودية والإمارات.

قرار الحريري أثار موجة استياء لدى من اعتبروه إهانة لمسيرة الرئيس رفيق الحريري، وعلى رأسهم «العصّة بهية» التي أكدت أنّ «بيت رفيق الحريري سيبقى مفتوحاً»، وأنها ستتصدّى لهذه المهمة وحدها، مع إمكانية الانتقال إلى بيروت وخوض الانتخابات الدائرة الثالثة.

وبعدّ عودة الحريري ونجلها، دعا الأخير إلى اجتماعات لقيادات ومنسقي التيار في أكثر من منطقة، وشدّد على أنّ التيار سيواصل عمله ويشارك في الانتخابات، محدّثاً عن الية جديدة للتنسيق بينه وبين رئيس «جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» احمد هاشمية الذي لا يزال يفضّل قيادة ماكينة مستقلة عن قبضة احمد الحريري.

لكنّ موقف النائبة الحريري لم يخبّ محطّ قبول لدى قيادات سياسية حريرية، فضلاً عن الرئيس فؤاد السنيورة الذي أظهر تآميراً إضافياً كونه لا يثق بقيادة احمد الحريري للتيار، كما لا يريد أن يكون في حلف واحد مع بهاء الحريري. وهو يعتبر أنّ في إمكانه العمل مع فريق من الشخصيات الشّنية في لبنان (من بينها «مجموعة العشرين») لقيادة الانتخابات وفق تحالفات تراعي الحسابات الداخلية والخارجية.

حسنة علبق

لجنون النظام السعودي تجاه لبنان أسباب ودوافع شتّى.

أولاً، يريد محمد بن سلمان تغيير النظام السياسي. هذا الاستنتاج ليس وليد قراءة سياسية، بل هو ما

قاله وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، لـ«ريوترز» أول من أمس. ثانياً، يريد ابن سلمان معاقبة لبنان لانه (أي ابن سلمان) تخلّى عن العمل «في الساحة اللبنانية لأن استثماراتنا فيها خاسرة». على ما قال لمسؤولين عرب وعربيين، آخرهم كان رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي. بمعنى آخر، قرّر ابن سلمان الانسحاب من لبنان، وقصّر دوره فيه على دعم القوات اللبنانية وشخصيات هامشية، ووسائل إعلامية، في مقابل مقاطعته السلطة كما عملية تشكيلها. ما قام

به على مدى سنوات هو عملياً حرّكٌ نتيجة خسارات فريقه المتكررة، كما فشله في إحداث تغيير لمصلحته، حتى لو كانت محاولة التغيير على شاكلة عملية انقلابية تفّحها يوم 4 تشرين الثاني 2017، وانتهت إلى هزيمة تكراه له. وبعد أربع سنوات على تلك المحاولة الفاشلة لتغيير النظام في لبنان أو جزّه إلى حرب أهلية، تشكّلت حكومة ليس لابن سلمان فيها أي نصيب. والأخير لديه مرشح واحد لرئاسة الحكومة، هو نواف سلام، الآخرون، في نظره، يتنافسون في السوء، من سعد الحريري إلى نجيب ميقاتي كما سائر الأصلاء والبدلاء. لا يمكن النظام السعودي التعاضد مع هذا الواقع، من دون سعي إلى التخريب.

ثالثاً، يريد ولي العهد معاقبة لبنان، بسبب ما يراه دوراً لحزب الله في اليمن، والحرب على الجار الأفقر لمملكة ابن سعود، هي الطلقة التي رماها ابن سلمان على قدميه، في بداية عهده وزيراً للدفاع. أرادها نصره الذي يخلّد اسمه في التاريخ. كقائد للسعودية الجديدة، فأذا بها مهانته الكبرى التي لن تفارقه طالما بقي حياً، وفي كثير من الأحيان، يقوم بخطوات هدفها «فشل خلقه» لا أكثر. ليعوّض النقصان التي تصيبه جراء فشله في حسم الحرب لمصلحته.

يمكن إضافة الكثير من الأسباب والدوافع والذرائع، لإثبات أنّ التصريح الذي أدلى به الإعلامي جورج قرداحي قبل توريثه، عن حرب اليمن، ليس سوى ذريعة للهجوم السعودي على لبنان، وبعد تصريحه وزير خارجيه ابن سلمان في اليومين الماضيين عن أنّ «تعاملنا مع لبنان ومع حكومته الحالية ليس مُنتجاً ولا مفيداً»، لم يعد أحد يحتاج إلى إثبات أنّ تصريح قرداحي «المنبوش» لم يكن أكثر من مطية لابترزاز لبنان وأهله وتهديدهم.

لكن ما تقدّم لا يعني أنّ تصريح قرداحي، وخاصة

مقالة

بلى، السعودية تخشى جورج قرداحي

الدولارات التي أنفقها آل سعود على الدعاية وشرائه الضم. لكن، في الوقت عينه، يدرك نظام الرياض تمام الإدراك مدى سوء صورته، كأدراكه هشاشة السور الذي بناه لحماية هذه الصورة. ولأجل ذلك، تراه يخرج عن طوره متى خرج سياسي لانتقاده، وهو لا يتورع عن ملاحظة ما هو دون التصريح السياسي. السفراء السعوديون في الدول العربية يسائلون أصحاب وسائل الإعلام المرتشبة منهم، عن «لايكات» عاملين فيها، متى كانت تعبيراً عن الموافقة على قول ينتقد آل سعود أو يسيء إليهم، يتدخّلون في مقابلات، فيما هي ثبت على الهواء مباشرة، للاعتراض على عبارة قالها ضيف، ويطلبون من صاحب التلفزيون أو مديره الاعتذار فوراً... والإلا ينقطع التمويل (شهدتُ، قبل سنوات، حادثة مشابهة على الهواء، مباشرة).

حرّبُ اليمن في الستينيات، إلى حرب صدام حسين على إيران. إلى الحرب الأفغانيّتين، والحرب الأهلية اللبنانية، إلى حصار العراق ثمّ عزوه لأم تلاله من مأسّ، إلى الحرب السورية واتبعات داعش... وخارج العالم العربي، لا يمكن تبرئة النظام السعودي عن تغذية حرب الإبادة التي شتّبها سوهارتو في اندونيسيا، على الشيوعيين، وأوقعت أكثر من 500 ألف قتيل في سنتين، ولا من الكوارث التي حلّت بباكستان منذ ما قبل انقلاب ضياء الحق على ذو الفقار علي بوتو... ولعل أبرز جرائم آل سعود تجسّد في إعادة بعث التكفير ورعايته ومأسسته ومدّه بكل أسباب الحياة والانتشار. في القرن العشرين، في طول العالم الإسلامي وعرضه، من اندونيسيا شرقاً إلى نيجيريا والصحراء الغربية غرباً، منذ ستينيات القرن الماضي على الأقل. وتمتدّ ارتكابات آل سعود إلى خارج بلاد العرب والمسلمين، حيث لا مصلحة لهم، رغم السجل الجرمي الحافل لآل سعود، فإنهم تمكّنوا، بحروب واشنطن السرية في أميركا اللاتينية (تجربة كوترا في نيكاراغوا، على سبيل المثال لا الحصر).

رغم السجل الجرمي الحافل لآل سعود، فإنهم تمكّنوا، بشراء الضم والتهديد والابتزاز، من تقديم أنفسهم بصورة معاكسة لواقعهم. النظام الذي يتبنّى مذهباً دينياً مؤغلاً في الإقصاء، يروّج لنفسه بصفته راعي الوسطية، والعائلة الحاكمة التي تبتز الشعوب والدول بعمل أبنائهم فيها، وتموّل الحروب في بلادهم، تستمي نفسها «مملكة الخير»، والحرب اليمنية، بكل ما فيها من جنايات على الحقوق الإنسانية والسياسية والثقافية، بات اسمها «إعادة الأمل». المال السعودي، في الغرب قبل الشرق، اشترى صمت العالم، وأبّى بالقيم من حقوق الإنسان، ومنظر الليبرالية، ومبشّر بالقيم الكونية في عالم ما بعد الحرب الباردة، يمكنه، بلا أدنى حرج، أن يعمل في صحيفة يملكها النظام السعودي، محاضراً في الأخلاق. هذا الواقع ثمنه عشرات مليارات

مقالة

بلى، السعودية تخشى جورج قرداحي

الدولارات التي أنفقها آل سعود على الدعاية وشرائه الضم. لكن، في الوقت عينه، يدرك نظام الرياض تمام الإدراك مدى سوء صورته، كأدراكه هشاشة السور الذي بناه لحماية هذه الصورة. ولأجل ذلك، تراه يخرج عن طوره متى خرج سياسي لانتقاده، وهو لا يتورع عن ملاحظة ما هو دون التصريح السياسي. السفراء السعوديون في الدول العربية يسائلون أصحاب وسائل الإعلام المرتشبة منهم، عن «لايكات» عاملين فيها، متى كانت تعبيراً عن الموافقة على قول ينتقد آل سعود أو يسيء إليهم، يتدخّلون في مقابلات، فيما هي ثبت على الهواء مباشرة، للاعتراض على عبارة قالها ضيف، ويطلبون من صاحب التلفزيون أو مديره الاعتذار فوراً... والإلا ينقطع التمويل (شهدتُ، قبل سنوات، حادثة مشابهة على الهواء، مباشرة).

حرّبُ اليمن في الستينيات، إلى حرب صدام حسين على إيران. إلى الحرب الأفغانيّتين، والحرب الأهلية اللبنانية، إلى حصار العراق ثمّ عزوه لأم تلاله من مأسّ، إلى الحرب السورية واتبعات داعش... وخارج العالم العربي، لا يمكن تبرئة النظام السعودي عن تغذية حرب الإبادة التي شتّبها سوهارتو في اندونيسيا، على الشيوعيين، وأوقعت أكثر من 500 ألف قتيل في سنتين، ولا من الكوارث التي حلّت بباكستان منذ ما قبل انقلاب ضياء الحق على ذو الفقار علي بوتو... ولعل أبرز جرائم آل سعود تجسّد في إعادة بعث التكفير ورعايته ومأسسته ومدّه بكل أسباب الحياة والانتشار. في القرن العشرين، في طول العالم الإسلامي وعرضه، من اندونيسيا شرقاً إلى نيجيريا والصحراء الغربية غرباً، منذ ستينيات القرن الماضي على الأقل. وتمتدّ ارتكابات آل سعود إلى خارج بلاد العرب والمسلمين، حيث لا مصلحة لهم، رغم السجل الجرمي الحافل لآل سعود، فإنهم تمكّنوا، بحروب واشنطن السرية في أميركا اللاتينية (تجربة كوترا في نيكاراغوا، على سبيل المثال لا الحصر).

رغم السجل الجرمي الحافل لآل سعود، فإنهم تمكّنوا، بشراء الضم والتهديد والابتزاز، من تقديم أنفسهم بصورة معاكسة لواقعهم. النظام الذي يتبنّى مذهباً دينياً مؤغلاً في الإقصاء، يروّج لنفسه بصفته راعي الوسطية، والعائلة الحاكمة التي تبتز الشعوب والدول بعمل أبنائهم فيها، وتموّل الحروب في بلادهم، تستمي نفسها «مملكة الخير»، والحرب اليمنية، بكل ما فيها من جنايات على الحقوق الإنسانية والسياسية والثقافية، بات اسمها «إعادة الأمل». المال السعودي، في الغرب قبل الشرق، اشترى صمت العالم، وأبّى بالقيم من حقوق الإنسان، ومنظر الليبرالية، ومبشّر بالقيم الكونية في عالم ما بعد الحرب الباردة، يمكنه، بلا أدنى حرج، أن يعمل في صحيفة يملكها النظام السعودي، محاضراً في الأخلاق. هذا الواقع ثمنه عشرات مليارات

علم وخبر

ضحايا انشقاق، «نحو الوطن» و«كلنا إرادة»

بدأت بالظهور التدايعات المالية للانشقاقات بين مجموعات المجتمع المدني، على خلفية دمج منصتي «نحو الوطن» و«كلنا إرادة». إذ انقطعت علاقة المعارضين من «نحو الوطن» على دمج المنصتين مع رئيس فريق الممولين بول رافيل، فيما علّم أن شانئال سركيس، وهي من المعارضين، تسعى للحصول على دعم خاص من رجل الأعمال نجاد عصام فارس. كما نُقل عن ربيع الهبر، المدير العام ل«استاتستينكس لبيانون» لاستطلاعات الرأي، أنه لا يعرف كيف سيستمر في عمله، ومن أي جهة سيتقاضى مستحققاته عن أعمال قام بها لمصلحة «نحو الوطن» التي يخشى ألا تكون قادرة على الإيفاء بالتزاماتها، كما لا يعرف ما إذا كانت مجموعة «كلنا إرادة» ستتعامل معه أم مع غيره.

ترهيب أميركي، لمرشحيّ

في سياق تدخلها المباشر في الحملات الانتخابية، تتواصل السفارة الأميركية في بيروت، مباشرة أو عبر ممثلي الأجهزة الأميركية المتخصصة في مكافحة تبيض الأموال، مع شخصيات محلية لسؤالها عن تحالفاتها وعن مصدر تمويل حملاتها الانتخابية. وكان لافتاً في هذا المجال سؤال الأميركيين رجل الأعمال الجبيلي

^[1] على خلفية الهجوم على حزب الله، لاعتقاده بان موقفاً مناهضاً للحزب سيجذب الأصوات السنّية الغاضبة من الرئيس سعد الحريري لعدم خوضه معركة واضحة مع حزب الله. كما يراهن مخزومي على الفوز بكتلة من ثلاثة نواب، ما يسمح له بإقناع القوى المعادية للمقاومة بدعم ترشيحه لرئاسة الحكومة. وخارجياً، يسعى النائب البيروتي إلى الحصول على دعم خاص من بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة كعلاوة قضائية جزئية؟

^[2] على خلفية الهجوم على حزب الله، لاعتقاده بان موقفاً مناهضاً للحزب سيجذب الأصوات السنّية الغاضبة من الرئيس سعد الحريري لعدم خوضه معركة واضحة مع حزب الله. كما يراهن مخزومي على الفوز بكتلة من ثلاثة نواب، ما يسمح له بإقناع القوى المعادية للمقاومة

^[3] بدعم ترشيحه لرئاسة الحكومة. وخارجياً، يسعى النائب البيروتي إلى الحصول على دعم خاص من بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة كعلاوة قضائية جزئية؟

اليمن

زحمة مفاوضين في صنعاء تسليم مارب على الطاولة

امتدّت التفاهات التي تصفها

صنماء مع قبائل مارب، لتشكل قبيلة عبيدة، مامت شأنه أن يعقّد لسقوط المدينة بالكامل بيد «أنصار الله»، ومت دون قتال، واقع حتم عزلة على حزب «الإصلاح» داخل المدينة، ليندب من إله الشئ حملة اعتقالات واسعة استهدفت مواطنين يتحدّون من محافظات واقعة تحت سيطرة حكومة وأرائها فتويت الفرصة على قوات الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وميليشيات حزب «الإصلاح»، لجز المدينة إلى الحرب، وأفادت المصادر بأن زعماء من قبيلة الجداءن، وقبيلة مراد، وقبيلة الأشراف، وبعض زعماء قبائل عبيدة، يبحثون تسليم مارب من دون قتال، وذلك بعد فُرض الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» وجودهما عند تخومها من الاتجاهات الجنوبية، والجنوبية الغربية، والغربية، والغربية الشمالية، لتشمّل قبيلة عبيدة، فيما كُلفت مجموعة من المشائخ بالتواصل مع مشائخ عبيدة

من كبار زعماء قبائل مارب الموالين لـ«أنصار الله»، بالتواصل المكثّف مع قبائل عبيدة المؤيِّدة لـ«التحالف»، في أعقاب سقوط الجبهة الجنوبية بشكل كامل، والتحام قوات صنعاء في ثلاث جهات رئيسية في محيط المدينة، ونجاح اللجنة القبلية في تسليم مديرية جبل مراد طوعاً، وقالت المصادر إن التفاهات القبلية والجنوبية الغربية، والغربية، اتسعت، خلال الأيام الماضية، لتشمل قبيلة عبيدة، فيما كُلفت مجموعة من المشائخ بالتواصل مع مشائخ عبيدة



احدثت عزلة حزب «الصلاح» قبليا وشعبيا داخل مدينة مارب، (ف ف ب)

للتجنيد اراضي القبيلة وممتلكاتها صراعاً باتت نتيجته محسومة. وتتحكّذ المفاوضات مع عبيدة، والمنعقدة في وادي عبيدة، طابعاً سرياً، خشية تعرّض هذه القبائل للانتقام من جانب «التحالف». وفي السياق ذاته، وصل عشرات المشائخ من قبائل مراد وذنو محمد في العبدية والجوبة، ومن قبائل مديريات بيجان وعين ومرخة في محافظة شبوة، إلى صنعاء، ومع اتساع نطاق الحديث عن مبادرة

جاء عقب اقدام مجهولين على طبع شعارات تابعة لحركة «أنصار الله» على جدران عدد من الأحياء السكنية، ما أثار هلع ميليشيات «الإصلاح» التي لا تتمتع بأيّ حاضنة شعبية وقبيلية في المدينة، أو في مديرية وادي عبيدة التابعة لقبيلة عبيدة، إحدى أهم قبائل مارب ووفق مصادر محلية في مارب، لحا «الإصلاح» إلى «الدعاية السوداء» لإشارة مخاوف سكان المدينة من دخول الجيش و«اللجان الشعبية» إليها، فضلاً عن تحريضه ضدّ الحركة في المساجد، ورداً على ذلك، نفى عضو لجنة الوساطة في مارب واحد أبرز مشائخ قبيلة عبيدة، محمد عبد العزيز الأمير، تلك الشائعات، مؤكداً، في حوار بثته

قناة «المسيرة» الناطقة باسم «أنصار الله»، أواخر الأسبوع الماضي، أن «الدعاية التي تثير مخاوف المواطنين الموجودين في مدينة مارب ووادي عبيدة غير صحيحة». كما طمأن المقيمين في المديريتين، والذين قدّموا من خارج مارب، إلى عدم تعرّضهم لأيّ أذى، وأضاف: «إن أردتم البقاء في مارب، فنحن اهلكم وترخب بكم، وإن أردتم العودة إلى مناطقكم، فانتقم من مدينة مارب لسلطات حكومة صنعاء

استخدامها في وجهتها الحقيقية، وفي هذا الإطار، أجرت وسائل إعلام سعودية مقابلة مع أحد ضباط قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، قدّم فيها معلومات وأدلة تؤكّد «خيانة الإخوان المسلمين للتحالف»، متّهماً إياهم بتسليم المديريات الثلاث في محافظة شبوة، ويبدو أن الإمارات ليست بعيدة هي الأخرى عن المراجعة السعودية، إذ يُظهر السياق أن المراجعة مشتركة بين الحليفَيْن، لا سيما أن الرياض بدأت تستجيب لمطالب أبو ظبي، والقاضية خصوصاً بتقديم حزب «الإصلاح» وإبعاده عن المشهدين السياسي والعسكري في اليمن. ولعلّ أبرز مؤشر على ذلك، الانسحاب الإماراتي من معسكر «العلم» بالقرب من مدينة عتق، مركز محافظة شبوة، وتسليمه إلى «التخبة الشبوانية» - المؤلّدة إماراتياً - قبل أن يتحكّن «الإصلاح» حالياً على إعادة تشكيل «التخبة الشبوانية» التي تمّ حلّها عام 2018، فيما تسرّبت معلومات تفيد بأن أبو ظبي عازمة على الانسحاب من منشأة بلحاف الغازية في بحر العرب،

تجري السعودية مراجعة شاملة لسياستها في المحافظات الجنوبية

التي أعادت تطبيع الأوضاع في 12 مديرية من أصل 14، فيما تبقى 20% من إجمالي الكتلة السكانية في المحافظة تحت سيطرة حزب «الإصلاح»، ووفق تقديرات شبه رسمية، فإن نحو 85% من الانتشار القبلي في مارب أصبح تحت سيطرة صنعاء، فيما يتحصّر معظم أبناء قبائل مارب المعارك ويتولّون المهامّ الأمنية والإدارية في المديريات المحرّرة، وتبقى نسبة 15% من الانتشار القبلي في وادي عبيدة خارج المدينة تحت سيطرة «الإصلاح»، وتفيد المعلومات بأن معظم زعماء قبائل عبيدة يفضّلون السلام وتجنّب المدينة الصراع، على جدران عدد من الأحياء السكنية، ما أثار هلع ميليشيات «الإصلاح» التي لا تتمتع بأيّ حاضنة شعبية وقبيلية في المدينة، أو في مديرية وادي عبيدة التابعة لقبيلة عبيدة، إحدى أهم قبائل مارب ووفق مصادر محلية في مارب، لحا «الإصلاح» إلى «الدعاية السوداء» لإشارة مخاوف سكان المدينة من دخول الجيش و«اللجان الشعبية» إليها، فضلاً عن تحريضه ضدّ الحركة في المساجد، ورداً على ذلك، نفى عضو لجنة الوساطة في مارب واحد أبرز مشائخ قبيلة عبيدة، محمد عبد العزيز الأمير، تلك الشائعات، مؤكداً، في حوار بثته

أكثر من مؤشر يفيد بأن «الإصلاح» بات يأسس من البقاء في مارب، إذ تؤكّد مصادر محلية، انخفاض الحركة التجارية في أسواق المدينة وارتفاع مبيعات المنازل والمحال التجارية التي كانت تابعة لقيادات المخيمات في المديريتين، والذين قدّموا من خارج مارب، إلى وادي حضرموت لأيّ أذى، وأضاف: «إن أردتم البقاء في مارب، فنحن اهلكم وترخب بكم، وإن أردتم العودة إلى مناطقكم، فانتقم من مدينة مارب لسلطات حكومة صنعاء

لم تشكّ المقاومة بمبالغة الإحتلال في تظهير قدراته الاستخبارية التي تستهدف جمع المعلومات عنها، إذ استطاعت خداعه بمعلومات مضلّة خلال المعركة. وكشفت وسائل إعلام عربية، أخيراً، عن تحقيق سرّي أجرى لتقويم نتائج الحرب الأخيرة على قطاع غزة، بعنوان «عملية حارس الأسوار ضده»، إذ يكشف تحقيق مُسرّب، أجراه مصادرين قبليّين في صنعاء، أن هناك مباحثات جارية لتجنّب المدينة وما تبقى من مارب - كالوادي وصافر النقطية - الحرب، كون الحسم العسكري، هو البديل الوحيد من السلام.

في جانب المعلومات الاستخبارية، لا سيما أن الخبرات الأمنية التي اكتسبتها المقاومة والإحتياطات الكبيرة في أغلب أودتها العسكرية، جنبناها الاستهداف من قِبَل الإحتلال، فاستتمت في صدّ العدوان بفعالية عالية جداً حتى اليوم الأخير من المعركة، وبحسب المصدر، كانت الأجهزة الأمنية والاستخبارية للمقاومة الأكثر عرضة لمحاولات الاستهداف، على خلفيّة دورها الكبير في منَع وصول المعلومات الاستخبارية عن عملها في الميدان داخل قطاع غزة خلال السنوات الماضية، وهو ما دفع العدو إلى الانتفاخ عبر تدمير أغلب مقارّ جهاز الأمن الداخلي الحكومي، في القطاع، محاولاً، في الموازاة، استهداف شخصيات أمنية من المقاومة، إلى جانب الصف القيادي، على اعتبار أن للأمن فضلاً كبيراً في إفشال قدراته على الوصول إلى المعلومات، واستخدام الفُوة التي لديه بدقة وتأثير. وطوال السنوات الماضية،

المضادّة للدروع، والصواريخ التي تمتلكها الفصائل في غزة، وكذلك استهداف قادتها. تحقيق اجراء جيش الإسرائيلي بعد اسابيع من انتهاء الحرب، وشمل كل أذرعه والوحدات الماضية، التي شاركت في القتال، وتمّ تسريه إلى وسائل الإعلام من قِبَل جهاز سرّي داخل الجيش الإسرائيلي، منطلق البند 33 من التحقيق إلى ما سبّحها «فجوة تشغيلية خطيرة في عرقلة قدرات أنظمة الصواريخ، وتلك المضادة للطائرات والقناصة التابعة للمقاومة»، بسبب النقص الحادّ في المواد الاستخبارية، وهو ما يعني أن العدو فشل في الكشف عن معظم

كان الإحتلال يتغنّى بانّ في مستطاعه إيجاد حلّ للافء المقاومة (ف ف ب)

فلسطين

عجز استخباري وفبركة ومبالغة:

«سيف القدس» تواصل إحباط العدو

قادات الصواريخ، وتحديد مواقع خلايا الإطلاق، وقادة «حماس» في غزة، وفي ضوء النقص الحادّ في المعلومات الاستخبارية، يوضح التحقيق أن التقارير العسكرية للجيش كانت تؤكّد اغتيال قادة الكتائب والسرايا، وفي بعض الحالات لم يكونوا قد اغتيلوا بالفعل، بل قُصفت منازلهم فقط. ووفق التحقيق، فإن أنظمة نيران جيش الإحتلال، بما بيّن الفجوة في الواقع العمليّاتي في معركة «سيف القدس»، والفشل لديها المعلومات الاستخبارية التي تضع لها إمكانية ضرب أهداف يمكن أن تقلل من زخم نيران المقاومة التي استمرت بنفس الكثافة حتى نهاية المعركة.

وعلى رغم تصريحات الناطق باسم جيش الإحتلال خلال المعركة حول تدمير أنفاق إطلاق الصواريخ والقضاء على الفرق المضادة للدبابات، إلا أن إطلاق الصواريخ في أنحاء المستوطنات الجنوبية استمرّ في المضادة، فيما تمخّدت الفرق المضادة للدبابات التابعة للمقاومة من السيطرة على المنطقة الحدودية بالكامل، ويشير البند 38 من التحقيق إلى أن «التغرش في المعلومات الاستخبارية التي اكتشفت بعد العملية، كانت على عكس ما نُشر في وسائل الإعلام نقلاً عن مصادر في الجيش الإسرائيلي، سعت - قبل المعركة - إلى تضخيم قدرات جمع المعلومات الاستخبارية من أجل إيصال رسالة تهديد للمقاومة في غزة وطمأنة الجمهور الإسرائيلي الذي اكتشف زيف ما كان يتلقاه من معلومات»، وهذا أمر بالغ الأهمية، وفق التحقيق، كونه تسبّب في إلحاق الضرر بصورة الجيش وقدراته، وخلق أمناً وهمياً لدى الجيش والجمهور الإسرائيليّين. ويوضّح أن هذا الوهم الذي تولّد لدى الجيش حول قدراته الاستخبارية، أثر على تفكير الضباط على الأرض، الذين اعتقدوا بأن لديهم تفوقاً كبيراً على فصائل المقاومة، وهو ما ثبت عكسه. ويكشف البند 55 من التحقيق كيف أثر هذا التقويم الخاطي للوضع، إلى جانب المبالغة في استعراض الفُوة، على ثقة الجمهور الإسرائيلي بجيشه، وسمح للمقاومة الفلسطينية باستغلال هذه الحالة من أجل التأثير عليه.

المضادّة للدروع، والصواريخ التي تمتلكها الفصائل في غزة، وكذلك استهداف قادتها. تحقيق اجراء جيش الإسرائيلي بعد اسابيع من انتهاء الحرب، وشمل كل أذرعه والوحدات الماضية، التي شاركت في القتال، وتمّ تسريه إلى وسائل الإعلام من قِبَل جهاز سرّي داخل الجيش الإسرائيلي، منطلق البند 33 من التحقيق إلى ما سبّحها «فجوة تشغيلية خطيرة في عرقلة قدرات أنظمة الصواريخ، وتلك المضادة للطائرات والقناصة التابعة للمقاومة»، بسبب النقص الحادّ في المواد الاستخبارية، وهو ما يعني أن العدو فشل في الكشف عن معظم



السودان

خرقه السودانيون. أوله من أمس. حالة الطوارئ التي فرضها قائد الانقلاب عبد الفتاح البرهان. وخرجوا إلى الشارع للمطالبة بـ «استعادة الحكم المدني». وعلى رغم الرفض الشعبي الواضح لخطوة الجيش. إلا أنه الأخير ماضٍ في استكمال انقلابه. وتشكيل حكومة شكليّة قال البرهان. أمس. إن الإعلان عنها بات قريباً. فيما توتّرمت ان يغلب عليها فلول «الأخوان» وحركتي «العدل والمساواة» و«تحرير السودان» (جناح مني مناوي)

البرهان يطنّش المعارضين: الحكومة «على ذوقنا»

عبد الجليل سليمان
لم يكن قائد الانقلاب في السودان، عبد الفتاح البرهان، ليترأس «مجلس السيادة الانتقالي» لولا الانخفاض التي قوّز الانقلاب عليها. باكراً جداً، تمكّن الرجل من الظفر بالسلطة؛ فبعد النجاح في إطاحة نظام الرئيس عمر البشير في نيسان 2019، وبعد يوم واحد فقط من خلافته لهذا الأخير، اضطرّ وزير الدفاع في حينه، أحمد عوض بن عوف، إلى الانسحاب لمصلحة المفتش العام للقوات المسلحة وقتها، الفريق عبد الفتاح البرهان، الذي عقد شراكة مع أحزاب «قوى الحرية والتغيير» لإدارة مرحلة انتقالية كان يفترض أن تنتهي إلى إجراء انتخابات.

حالات ما سيحدث بعد انقلاب البرهان كثيرة، وربما تؤدي إلى تغيير خريطة السودان نفسه

غير أن محاولاته للاستئثار بالخكم بدأت فبكر؛ فبعد فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من حزيران 2019، أعلن «القائد» الجديد، في اليوم التالي، فض الشراكة مع القوى المدنية، متغيّبا الاتفاق السياسي المبرم معها، وفاتحاً الطريق أمام الجيش لتولي زمام السلطة، وسط وعود بالذهاب إلى انتخابات مبكرة بعد 9 أشهر. لكن تدخل «الاتحاد الأفريقي» وإثيوبيا ورفض الغرب لتوجهات البرهان، أجبره على الإعلان والعودة مجدداً إلى شراكة ظلت على الدوام محفوفة بالمخاطر.

الزعيم القبلي محمد الأمين ترك الذي ألقى المواثيق والطق في شرق السودان وخلق الاقتصاد، والمعروف باسم «الجنجويد» وكان مرشّح حزبه، «المؤتمر الوطني» في عهد البشير؛ وجبريل إبراهيم، قائد ورئيس حركة «العدل والمساواة»، وآخر وزير مالية قبل الانقلاب الأخير، وجميع أعضاء



يبدو أن النظام السابق عاد للسلطة على البلاد منذ ذلك أوانته القوية (ف ب)

فقط تغيير واقعه السياسي»، تقول له «الأخبار»، وتلفت إلى أن معظم مؤيدي الانقلاب هم من أنصار حركتي «العدل والمساواة» و«تحرير السودان» بقيادة حاكم دارفور مني أركو مناوي، وهي حركات ذات طابع قبلي وجهوي نشأت من أجل مهاجمة نظام عمر البشير. وقد

الدول العربية ستندم

يرى المحلل السياسي محمد عبد الباقي، أن موقف الدول العربية لا يعوّل عليه كثيراً. ويلفت إلى أن الدول التي تدعم البرهان، ستتقلب عليه لاحقاً. «عندما يتّضح لها أن معظم الحيطين به هم من فلول جماعة الإخوان المسلمين»، مشدداً، في هذا الإطار، على أن هذه الدول «ستندم كما حدث لها مع نظام عمر البشير، عندما خدعها بزّكه مدير الانقلاب نفسه ورئيسه في التنظيم، حسن الترابي، في سجن كوبر معتقلاً مع بقية السياسيين».

سُمح لهذه الحركات، ذات العقيدة القتالية الجهادية، بالاحتفاظ بقواتها داخل العاصمة الخرطوم، إلى جانب قوات «الدعم السريع» (ميليشيات «الجنجويد» سابقاً)، وهي أيضاً ميليشيات قبلية أسسها نظام البشير لمقارعة الحركات المتمرّدة إليها سابقاً في حرب دارفور، إضافة إلى وجود قوى أخرى متناقضة داخل العاصمة، منها «الحركة الشعبية لتحرير السودان» (جناح مالك عقار)، وقوات «الطريق الثالث» (تمازج)، فيما لم توفّق أكبر حركتين مسلحتين، «الحركة الشعبية لتحرير السودان» (جناح عبد العزيز الحلوق) في منطقة جنوب كردفان وجبال النوبة، و«حركة جيش تحرير السودان» بقيادة عبد الواحد محمد نور في إقليم دارفور، على «اتفاق جوبا»، وأصدرتا بيانات لرفض انقلاب البرهان، وعتا أعضاءهما للمشاركة في المواكب المناهضة له، يوم السبت.

الجنرال في مناهته

وعما يمكن توقّعه في الأيام المقبلة،

الشرق الأوسط، والتركيز على المواجهة المحتدمة في آسيا – المحيط الهادئ؛ هو عن مدى إمكانية ترجمته عملياً إذا لم يتم تخفيف التوتر في الإقليم في الحد الأدنى. فاستمرار سياسة العقوبات المشددة على إيران سيعني استمراراً، وربما تصاعداً للتوترات في طول الإقليم وعرضه. وإذا أضفنا إلى ما تقدّم، اختلاف السياق الدولي الراهن عن ذلك الذي ساد قبل 2015، وارتفاع حدة المواجهة مع الصين وروسيا، ومصحلة هذين البلدين في دعم موقف إيران في هكذا ظروف، فإن الاستنتاج الذي يفرض نفسه هو أن واشنطن «ستجنّب» مجدداً إلى اللقطة، بحسب التعبير المستخدم من قِبَل الخبراء الأميركيين. المخرج الأكثر أمناً بالنسبة إليها هو على الأقلّ فك الاشتباك مع طهران من خلال العودة إلى الاتفاق النووي، ومن دون شروط تعجيزية أيّ خيارات أخرى تتضمّن المراوغة واستخدام سلاح

كإيران ذات قدرات أكبر بما لا يقاس من تلك التي امتلكتها نظام صدام حسين أو حكم «طالiban» الأول. وغياب الخيار العسكري الأميركي يعني انعدام أيّ خيار حول برنامجها النووي، مع ما يستتبعه هذا من تشديد للعقوبات عليها وعودتها إلى وضعها الذي كان سائداً قبل تموز 2015. لا تملك القوى الغربية خياراً عسكرياً بوجه إيران، في ظلّ الأولويات الاستراتيجية الحالية للولايات المتحدة حول مستقبل الكيان الصهيوني إذا شكّلت قدرته على المبادرة بالحرب وانتهى توفّقه الاستراتيجي، النوعي، بل يحصر اهتمامه بالظروف التي تسمح بإندلاع نزاعات كبرى ويتركز التي تمنعها في المدى المنظور. بكلام آخر، لو صدقت مزاعم من يدعون إيران اليوم إلى التفاوض بنوايا صادقة، حول برنامجها النووي، من سمي لتثبيت الاستقرار في الشرق الأوسط، ما كانوا يعارضوا حصولها

على قنبلة نووية، لا مجرد عملاء على امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية كما تفعل رامناً. يحاول هؤلاء الضغط سياسياً على إيران عبر التلويح باحتمال انهيار المفاوضات حول برنامجها النووي، مع ما يستتبعه هذا من تشديد للعقوبات عليها وعودتها إلى وضعها الذي كان سائداً قبل تموز 2015. لا تملك القوى الغربية خياراً عسكرياً بوجه إيران، في ظلّ الأولويات الاستراتيجية الحالية للولايات المتحدة حول مستقبل الكيان الصهيوني إذا شكّلت قدرته على المبادرة بالحرب وانتهى توفّقه الاستراتيجي، النوعي، بل يحصر اهتمامه بالظروف التي تسمح بإندلاع نزاعات كبرى ويتركز التي تمنعها في المدى المنظور. بكلام آخر، لو صدقت مزاعم من يدعون إيران اليوم إلى التفاوض بنوايا صادقة، حول برنامجها النووي، من سمي لتثبيت الاستقرار في الشرق الأوسط، ما كانوا يعارضوا حصولها

التي تُقدّمها لتعاملها المذكور، وأبرزها «الحرص على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». كانت ستعتمد مقارنة مختلفة إن لم تكن مناقضة. فكما أوضع كينيث والتز، أحد أهمّ وآخر الرموز الكبار للمدرسة النيو-واقعية في السياسة الخارجية الأميركية، ومرجع العديد من المسؤولين الأميركيين من غير المحافظين الجدد، في مقال في «فورين أفيرز»، في صيف 2012، بعنوان «لماذا ينبغي أن تمتلك إيران القنبلة؟»، فإن السبب الرئيسي لاتعدام الاستقرار في الشرق الأوسط هو الاختلال الكبير في موازين القوى بين الأطراف المتنازعة فيه. يضيف والتز، في المقال الذي يقع في 6 صفحات، والذي أُدخل عنوانه صدر غلاف الدورية الأميركية آنذاك، أن استهسال اللجوء، إلى القوى العسكرية لحسم النزاع أو تحقيق أهداف من قِبَل الطرف الأقوى ضدّ الطرف أو الأطراف الأضعف، في أيّ بقعة من العالم طوال تاريخه الحديث،

وفيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا أيها النفس المطمئنة إرجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي (صدق الله العظيم)

بعميق الحزن والأسى والرضى بإرادة الله ومشيئته نتعي إليكم فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم

نعمان وجيه أزهرى

أرملته صديقة علي هارون

والدته	: المرحومة رمزية سوبرة
أبناؤه	: سامر زوجته زينة سماقية سعد زوجته كريمة دجاني عمرو زوجته ماريا قدسي
ابنته	: لبنأ زوجة سراج الدين هندي حسين
شقيقاته	: المرحومة أحمد هشام والمرحوم محمد حسان عائدة زوجة المرحوم إبراهيم بزري سلاوى زوجة المرحوم عبد القادر حورية
أحفاده	: المرحومة عصام زوجة المرحوم محمد رشاد كيال المرحومة أميمة زوجة المرحوم سعد الدين مجبو زين ونعمان وفارس سامر أزهرى طارق ونور وطلال وكريم سعد أزهرى سامي وسيماء وزيد عمرو أزهرى وليد ولين وريم هندي حسين
أشقاء زوجته	: وليد ومحمد نور وعبد الواحد وسنا هارون

صلى على جثمانه الطاهر يوم الأحد الواقع فيه ٢٥ ربيع الأول ١٤٤٣ هـ الموافق ٣١ تشرين الأول ٢٠٢١ م في جامع الخاشقجي ووري الثرى في مدائن الشهداء، بيروت. بسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة بتقبل أهل الفقيه التعاوي شاكرين على البريد الإلكتروني التالي: naamanazharfamily@gmail.com الراضون بقضاء الله وقدره آل أزهرى، هارون، كيال، مجبو، بزري، حورية، سماقية، دجاني، قدسي، هندي حسين وأنسابهم سائلين الله عز وجل أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ورضوانه وأن يسكنه فسيح جناته إنّا لله وإنا إليه راجعون

رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وجميع العاملين فيه ينغون بمرزيد من الأسى المرحوم الدكتور نعمان أزهرى رئيس شرف ومستشار مجموعة بنك لبنان والمهجر ويسألون الله أن يسكنه فسيح جناته ويلهم عائلته الصبر والسلوان

www.al-akhaber.com

- إشراكات
- إعلانات رسمية ومهوبة
- وفيات

الأخبار

هاتفه 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

سينما

الدورة الخامسة تنطلق اليوم بمشاركة عربية واسعة

مهرجان «مسكون»: دعابة دمويّة... ولبنان «أرض الرعب»!



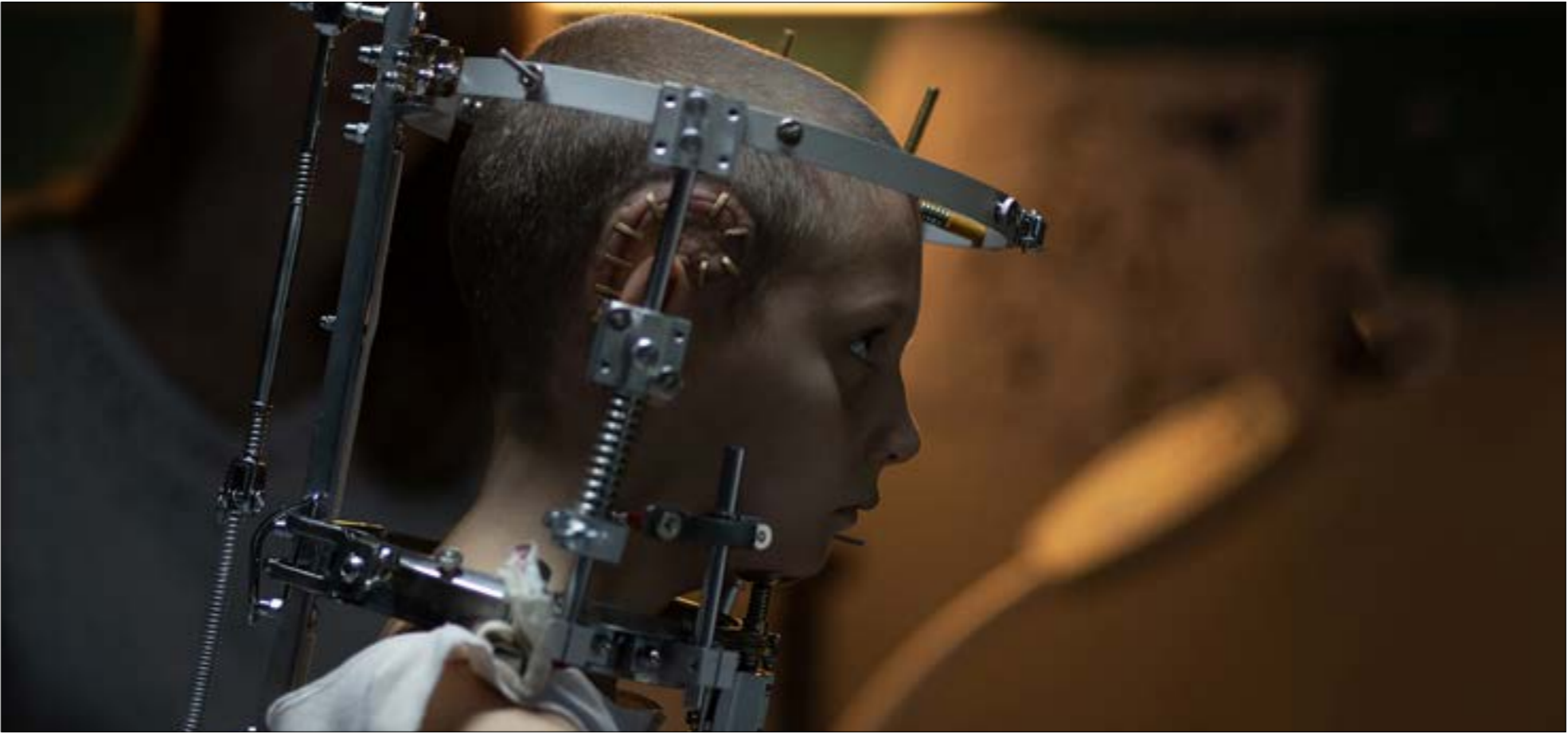
شقيق طائرة

للمسنة الثامنة على التوالي، يُقام «مهرجان مسكون» لأفلام الرعب والخيال العلمي في الخضاء الافتراضي. واقع فرضه الويب، إلى جانب الأزمات المتتالية التي تنهمر على لبنان حتى صار الأوكسجين عملة نادرة، بدءاً من اليوم لغاية 28 تشرين الثاني، تنطلق الدورة الخامسة من المهرجان الموجّه لمحبي النوع، مع ميزة إضافية هذه السنة، تتمثل في تخصيص هامش أكبر للمشاركة العربية من خلال «توسيع إطار المسابقة لتشمل أفلاماً عربية قصيرة، لا لبنانية فقط، وباستمراره. للعام الثاني، في دعم مشاريع أفلام من العالم العربي، في مختبر Maskoon Fantastic Lab، مع وصول عروض الدورة 5 إلى جمهور أوسع، يتجاوز لبنان إلى دول المنطقة، بفضل صيغته الافتراضية عبر الإنترنت، الطغمة بجانب حضورّي يقتصر على الافتتاح والختام» وفق ما قالت

المظلمة التي تضع الرجال والنساء في مواجهة مجتمعاتهم التي تُحاصرهم ككايوس حسي. فيلم الافتتاح في 3 تشرين الثاني سيقام حضورياً في «سينما مونتاني» في المعهد الفرنسي في بيروت. إنّه الفيلم الحائز سبعة «كان» الذهبية هذه السنة، نقصد «تيخان» للمخرجة الفرنسية جوليا دوكورنو. بدأت الأخيرة مسيرتها عام 2011 مع فيلمين قصيرين، في عام 2016، صدمت كخبرين بفيلم «ني» عن شابة تاكل اللحم البشري. فيلم كُتب بذكاء وأنجز ببراعة. قصة براقّة تُراق فيها الكثير من الدماء عن فتّح وعي

شابة لمتعة الجسد والسّمح، بكل ما تحمله هاتان الكلمتان من معنى. أما في فيلمها الجديد «تيخان»، فتدفع المخرجة الفرنسية نفسها أكثر إلى الأمام، نحو المزيد من الاستفزاز، فتغوص في مواضيع الهوية الجنسية والأبوة جنباً إلى جنب مع تيمات رعب الجسد وروح الدعابة الدموية التي أصبحت علامة واضحة في مسيرتها السينمائية. في سينما «مونتاني» أيضاً، سيُعرض فيلم الختام «حخل» (24 تشرين الثاني)، شريط رعب من توقيع المخرج الإسباني فلاديمير جوهانسون، عُرض للمرة الأولى ضمن تظاهرة

«نظرة ما» في «مهرجان كان» بإخذنا العمل إلى ريف إسبانيا عند ماريا وأنغفار الزوجين الذين لم يُرزقا بأطفال، فإذ بهما يكتشفان في حظيرة أغنامهما، مولوداً غريباً وغير طبيعي. قرّرا تربية هذا المخلوق الذي سيُدخل السعادة إلى حياتهما، قبل أن يُصبح سبب دمارهما، حين تقرر قوة غامضة إعادة المخلوق إلى حيث ينتمي. بقعة العروض سوف نشاهدها على منصة «أفلامنا». إذ يشهد كل أسبوع من شهر تشرين الثاني، عرض مجموعة مختارة من الأفلام مجاناً في لبنان وجميع الدول العربية،



المنتاحم «بنات»

بالشعور بوجوده ويبدأ مثلث حب خطر لا مفر منه.

■ الأفلام القصيرة

بالإضافة إلى الأفلام الدولية، عادت «مسابقة الأفلام القصيرة»، لكنها هذا العام لا تقتصر على لبنان، بل تتعداه إلى العالم العربي بأكمله. عشرة أفلام ستتنافس على «جائزة مسكون» (500 دولار)، وأفضل فيلم لبناني سيشترك في مهرجان Cinemed العام المقبل في مونتيليه الفرنسية. أفلام متنوعة تحفل

توقيع مخرجين ومخرجات شباب، ينقلنا كل منهم إلى عالمه الخيالي أو الواقعي. أعمال تعبّر عن روح الشباب ونظرتهم إلى حاضرهم العربي وتطلعاتهم إلى المستقبل في مناخ من الرعب والإثارة والخيال العلمي. علماً أنّ لجنة التحكيم تتألف من المدير الفني لـ «مهرجان لوكارنو السينمائي» جيونا نازارو، والمخرجة اللاوسية ماتى دو، ومصممة الصوت والمخرجة اللبنانية رنا عيد.

الذي يحاول أن يعيش يوماً عادياً في بيروت، بينما الديون، والأزمة الاقتصادية، والجوع، وانفجار المرفأ وكل شيء يضغط عليه. ضمن أزمات من المدير الفني لـ «مهرجان لوكارنو السينمائي» جيونا نازارو، والمخرجة اللاوسية ماتى دو، ومصممة الصوت والمخرجة اللبنانية رنا عيد.

ظهور حقائق غريبة، يشتبّه ماركوس في أن زوجته قتلت ويشرع في مهمة للعثور على المسؤولين.

■ الأسبوع الثالث:

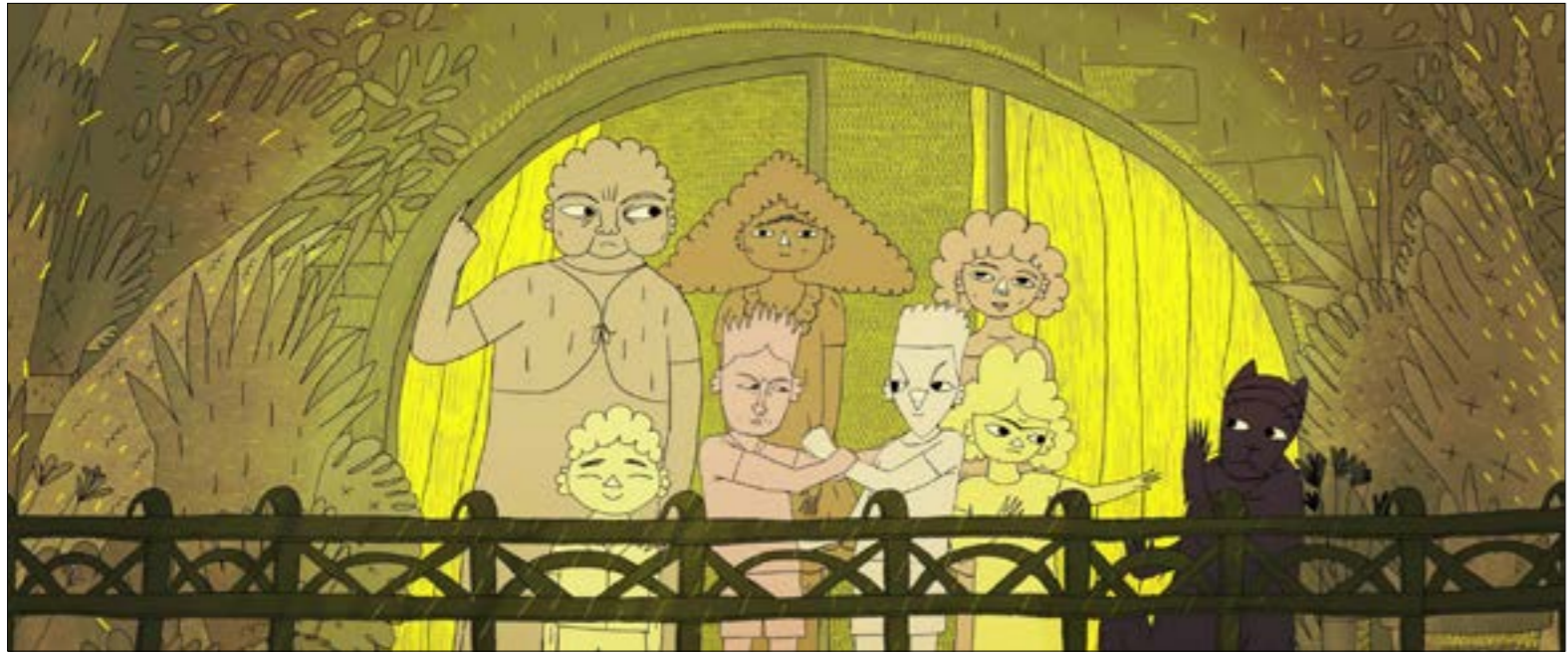
حتى 15 حنّه 21 تشرين الثاني

خلال هذا الأسبوع، سنشاهد فيلمين إسبانيّين، وفيلماً مكسيكياً. العمل الكلاسيكي «صندوق الهاتف» أو La Cabina (1972) للإسباني أنطونيو ميرسيرو عن رجل محاصر داخل صندوق الهاتف، يُحاول تخيرون العلمي. علماً أنّ لجنة التحكيم تتألف من المدير الفني لـ «مهرجان لوكارنو السينمائي» جيونا نازارو، والمخرجة اللاوسية ماتى دو، ومصممة الصوت والمخرجة اللبنانية رنا عيد.

■ الأسبوع الرابع:

حتى 22 حنّه 28 تشرين الثاني

الفيلم النمساوي «ما تسمع كان الريح» أو Black Medusa للمخرجين يوسف شابي وإسماعيل سوف يُعرض خلال الأسبوع الأخير من المهرجان. «ما تسمع كان الريح» يحكي عن ندى التي تبلغ 25 عاماً وتقيم في تونس العاصمة، تعاني ندى من ضعف في السمع وتعيش حياة مزدوجة. في النهار، تعيش حياة منزلة وتعمل كمحررة محتوى فيديو لكنها تغوص بعد حلول الظلام في الحياة الليلية في تونس وتطارد الرجال. «ما تسمع كان الريح» مستوحى من أسطورة ميدوزا، ولكن في عصر #مي.تو. من فرنسا، سيُعرض Messe Basse، فيلم إثارة نفسي من توقيع جولي التي بدأت للحو دراستها الجامعية في بوردو، وتتخلّق للعيش مع أرملة عجوز تعطيها غرفة مقابل مساعدتها في الأعمال اليومية. ولكن هناك شرط واحد: التحضّر كما لو كان زوج العجوز الميت لا يزال على قيد الحياة. سرعان ما تبدأ جولي



«كيف تحولت جدتي إلى كرسى، لنيكولا فلوح

كذلك، بشارك الفيلم اللبناني «البن» (Aline – كريستوف سحجان) في المسابقة. البن، ممثلة تبلغ 27 عاماً، ضائعة بسبب صدماتها السابقة بعد سنوات عديدة من الإساءة. كلما أقومت، كلما ازداد عالمها تشوّهاً. يقدم اللبناني نيكولا فتوح «كيف تحولت جدتي إلى كرسى» (How My Grandmother Became a Chair) الذي لم يستطع تحمّل فكرة فقدان الذي لم يستطع تلقي عليه اللوم في أخيراً من لبنان، يعرض Blinded By Desir لغيبيير ناجاريان عن إبراهيم الذي لم يستطع تحمّل فكرة فقدان ابنته. زوجته تلقي عليه اللوم في اختفائها، مما يدفعه إلى ارتكاب أعمال شنيعة لمحاولة إعادتها. من السعودية، سيُعرض «أرض القبول» (Acceptance Land – منصور أسد). في خمسة عشر دقيقة، يأخذنا المخرج السعودي منصور أسد ما بعد الحرب العالمية الثالثة، تحديداً عام 2069، حين تكافح خادمة في رعاية طفلها في ظل مجتمع طبقي يصنّف السكان بناءً على ألوان ملابسهم في قالب خيال علمي تشويقي. أيضاً يشارك الفيلم السعودي «دورة فجاج» (Cycle of Apple)، لإعادة اكتشاف أسطورة الأميرة المفروضة على النساء، تأخذنا المخرجة السعودية مهي الساعاتي إلى جزيرة تسكنها أميرات دينزي المطبوعات. تكشف عن قصة خيالية سارت بشكل خاطئ، عندما تكوّن بياض الثلج صداقة مع كيش ناطق وتسعى للحصول على تفاحة الحياة الأبدية. من الكويت، يشارك «بنّت وردان» (I'ai le Cafard) لميساء المؤمن عن امرأة في حالة مزاجية حزينة، تكافح من أجل مواكبة حياتها والتعامل مع زملائها في العمل في عالم الشركات المطلب. تُخطور المواجهة مع صرصور متحضر في مرحاض المكتب إلى صداقة سخيفة، لتصبح الرفقة التي تحتاجها مدبرة على حياتها. من قطر، يشارك «الخمار الأسود» (The Black Veil - أي. جي. ال ثاني) عن امرأة تعرض حياتها للخطر من أجل الحصول على حبيبها. ومن المغرب، سيكون الجمهور على موعد مع Exodus لباسين الإدريسي عن رجل عجوز وشاب يهربان من العبودية، ليبدأ نفسيهما في رحلة عبر الصحراء. الأول يبحث عن الكفاءة والثاني يبحث عن الذهب. يكافح العجوز مع واقعه الجديد كشخص حر، ويعمل إلى العودة إلى العبودية، بينما الصغير مقتنع أنه لا يمكنهما البقاء على قيد الحياة إلا إذا بقيا متمسكين بالحرية.

فيلم الخمار للبحر المخرج الشاب جوهانسون



Mask of The Evil Apparition للإسباني الكرسى بروياس





نزيه أبو غصن
يوهيات ناقصة

المصباح

آه، ما أهون الأمر!
كان من الممكن، بهفوةٍ دماغٍ
بسيطة،
ألا أكونَ قد استيقظتُ من غفوةٍ
حياتي هذا الصباح.
كلّ ما يخيفنا من الموت... لا
وجودَ له لحظةً وقوعِ الموت.
يَقَعُ الموت/ ينتهي الخوف.
«تَك...» وينطفئُ المصباح: ذلك
كلّ ما في الأمر.
:أبدأ، لا أهونُ...



انطلقت في تونس الدورة الثانية والثلاثون من مهرجان «أيام قرطاج السينمائية». تحت شعار «نحلم لنحيا» فيما تتخللها عروض أفلام ونقاشات وورش إنتاج سينمائي. فيلم الافتتاح كان «روابط مقدسة» للمخرج التشادي محمد صالح هارون الذي يتناول المصاعب التي تواجهها المرأة الحامل خارج إطار الزواج وتقاليد المجتمع في تشاد. وعن اختيار فيلمه للافتتاح، قال هارون للصحافيين: «هو اختيار سياسي لعرض فيلم يتحدث عن حقوق المرأة في دولة عربية». وتواصلت فعاليات المهرجان الذي شارك فيه أفلام تونسية وأفريقية وعربية حتى 6 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي (ياسين غايدج - الأناضول)

صورة
وخبير



«شغل بيت»: ورشة الخياك والارتجال

في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر)، يطلق «مسرح شغل بيت» محترف إعداد ممثل وإخراج مسرحي، يمتد على تسعة أشهر. الورشة (إشراف وتدريب المخرج شادي الهبر والممثلة مايا سبيلي) تتضمن محترفاً لتعليم استخدام الجسد، والارتجال، وتطوير الخيال، ودراسة الشخصية والربط بينها وبين الصوت والحركة ووضعيات الجسم. كما تضم الورشة تدريباً حول الإخراج المسرحي، وكيفية خلق مشهد مسرحي مترابط، من خلال تركيب المشهد وصناعة الرؤية المسرحية والإيقاع والنص.

* ورشة «إعداد ممثل وإخراج مسرحي»: آخر مهلة للتسجيل الثلاثاء 9 تشرين الثاني (نوفمبر) - «مسرح شغل بيت» (فرن الشباك، التحويطة «قرب بيت الطبيب»). للاستعلام: 70/989576

«مهرجان السينما الأوروبية»: هموم الفقراء وازمة منتصف العمر

في مرحلة معينة من العمر. فيلم عذب ومز لا يمكن تفويته. لألحة العروض طويلة، تُعيد بعث الشغف إلى السينما الحقة، مثل «أبطال» (إخراج خافيير فيسر)، «الفريد الاثنان» (إخراج برونو بوداليديس)، «مارتن آيدن» (إخراج بيتر مارشيلو)، «أختي الصغيرة» (إخراج ستيفاني شوا وفرونيك ريمون)، «معاركنا» (إخراج غيوم سونين)...

«مهرجان السينما الأوروبية» بدءاً من اليوم لغاية 7 تشرين الثاني. المشاهدة مجانية عبر موقع www.FestivalScope.com لكن الحجز ضروري.

من فيلم «عذرا لم نجدكم» لكين لوتش



انشغالات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهموم فردية وجماعية تطرحها الدورة السادسة والعشرون من «مهرجان السينما الأوروبية» التي تنطلق اليوم بمبادرة من بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع جمعية «متروبوليس»، على أن تستمر عبر الإنترنت لغاية السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي. نسخة 2021 التي تكوّن الممثلين الراحلين أنا كارينا (1940-2019) وجان بول بلموندو (1933-2021) من خلال عرض فيلمهما «المرأة هي امرأة» (1961) لجان لوك غودار، تشمل أفلاماً قصيرة وطويلة وإنتاجات أوروبية حديثة حظيت بحفاوة نقدية في المهرجانات. على صعيد عروض الأفلام الروائية الطويلة، سيكون الجمهور على موعد مع 12 شريطاً من آخر وأهم الإنتاجات، من بينها شريط عزاب السينما اليسارية الأوروبية كين لوتش «عذراً لم نجدكم» الذي يُعابن كعادته النضال اليومي لأكثر الفئات حرماناً في ظل النظام الرأسمالي في بريطانيا. تحفة أخرى نشاهدها في الحدث، لكنها هذه المرة تتعلق بالفرد وازماته الذاتية. إنه فيلم الدراما توماس فينتربرغ «جولة أخرى» الذي يمزج بين أزمة منتصف العمر والإدمان على الكحول وانسداد الأفق والأحلام والتطلعات



سارا صفي الدين: كنت صديقي

بعد صدور باكورتها الروائية، تناقش سارا صفي الدين (1998/ الصورة) يوم الخميس رواية «اسمعي يا رضا» (هاشيت الرواية نوفل) في مقر «برزخ» بالتعاون مع Lebanon Readers Society. الرواية التي حوّلتها كاتبها لاحقاً إلى فيلم قصير، تستلهم عنوانها من «اسمع يا رضا» (1956) للكاتب اللبناني أنيس فريحة، لكنها تتجه هذه المرة، نحو المرأة التي تريد أن يسميها زوجها ويدرك حاجاتها وتخبّطاتها ومشاعرها. تنطلق الرواية من حادث تبليغ صغير للمطلقة عن زوجها المختفي في المخفر، لتبدأ بعدها سلسلة استرجاعات تخض علاقتها بزوجها التي تسودها الجفاء، هكذا، تحوّل الحبيب إلى «زوج» ودخلت البيت الشكوك حول الخيانة الزوجية.

مناقشة رواية «اسمعي يا رضا»: 19:00 مساءً 11 تشرين الثاني (نوفمبر) - مركز «برزخ» (الحمرا). للاستعلام: 81/869900



غسان حلواني: بحثاً عن مخطوفي الحرب

في إطار أنشطتها الشهرية السينمائية، تقيم «جمعية السبيل» بالتعاون مع «نادي لكل الناس»، عرضاً لفيلم «طرس - رحلة الصعود إلى المرثي» (2018-2017) للمخرج غسان حلواني (الصورة). الفيلم الذي سيُعرض في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة)، سيليه حوار مع المخرج اللبناني. علماً أن الشريط التسجيلي، الحائز جوائز عالمية، يروي سيرة مخطوفي الحرب الأهلية، متتبعا مسارها الرسمي والجماعي الذي يجري طمسه. كما يضيء على الضوء على حالات المختفين قسراً من خلال الاستعانة باللقطات الأرشيفية والرسوم المتحركة وأعمال الفنانين على جدران بيروت.

* عرض فيلم «طرس - رحلة الصعود إلى المرثي»: 18:00 بعد ظهر الاثنين 8 تشرين الثاني (نوفمبر) - المكتبة العامة لبلدية بيروت (الباشورة). للاستعلام: 01/664647

رأس المال

في
العدد

05-02

محمد وهبت
جدول أعمال الـ100
يوم: خطة الوهم

06

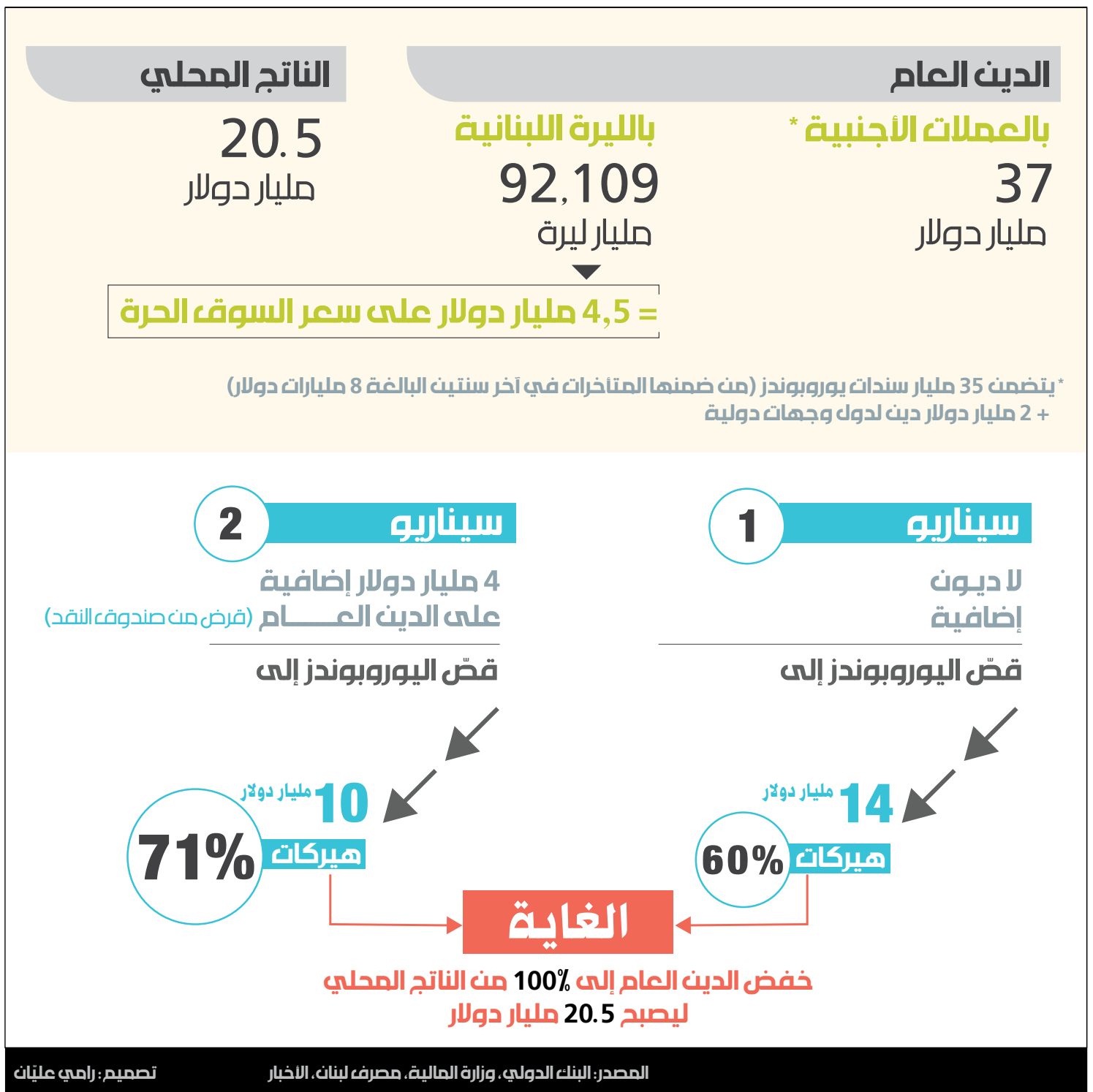
ماهر سلامة
«مشروع الأناضول»
على حساب 12
مليوناً في سوريا
والعراق

07

نماذج من خصمته
الكهرباء
فشك ذريع

08

زيد حافظ
اشطبوها الدين العام
البيغض والشائن



71% خسائر سندات اليوروبوندر

رساميل المصارف البالغة حالياً 17 مليار دولار، بسبب سندات اليوروبوندر. علماً بأن هذه المحفظة لا تمثل سوى أهمية ثانوية في أزمة خسائر المصارف التي توظف لدى مصرف لبنان نحو 81 مليار دولار بالعملة الأجنبية. علماً بأنه ليس ثمة ما يوجب معاملة هذه الأموال بالعملة الأجنبية بشكل مغاير جداً عن سندات اليوروبوندر.

وفيما لا يجب إغفال أن القسم الباقي من سندات اليوروبوندر هو بيد دائنين أجانب سيتحركوا وفق مقتضيات بحثهم عن الربحية، إلا أنه لا يجب أيضاً إغفال أن للمصارف توظيفات في السوق المحلية (تسليفات) بالعملة الأجنبية تبلغ 15,3 مليار دولار بنسبة خسائر متوقعة تتجاوز 40%، أي أن خسائرها وفقاً لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي المذكور، تبلغ 6,14 مليار دولار، وبالتالي ستخفف قيمة رساميلها يورو بوندر 5,2 مليار دولار بعد شطب اليوروبوندر والخسائر التجارية، وستبقى مكشوفة على خسائر هائلة مع مصرف لبنان الذي لا يملك من أصل 81 مليار دولار سوى 13 مليار دولار.

اليوروبوندر ستصبح 60% لخفض قيمة المحفظة الإجمالية بقيمة 21 مليار دولار. - خفض الدين العام إلى 100% من الناتج المحلي مع افتراض استنادة إضافية من صندوق النقد الدولي بقيمة 4 مليارات دولار. يفترض أيضاً هذا السيناريو أيضاً تقييم الدين العام بالليرة على أساس سعر صرف السوق الحرة وعدم شمول سندات الليرة بأي اقتطاع أو «هيكات». وبما أن الدين ازداد، بينما الناتج ما زال على حجمه المفترض وفق البنك الدولي، فإن نسبة الاقتطاع على سندات اليوروبوندر ستبلغ 71% من قيمة المحفظة أو ما يعادل 25 مليار دولار.

حالياً، تحمل المصارف نحو 8 مليارات دولار من سندات اليوروبوندر، ويفرض عليها مصرف لبنان أن تخضع محفظتها من هذه السندات لخسائر متوقعة بنسبة 45%، أي ما يوازي 3,6 مليارات دولار، لكن إذا ارتفعت هذه النسبة إلى 71% فإن قيمة الخسائر تصبح 5,7 مليار دولار. وإذا طبق المعيار المحاسبي الدولي IFRS9 مباشرة، أي احتساب كل الخسائر المتوقعة كخسائر محققة، فإن 5,7 مليارات دولار ستطير مباشرة من

التوصل إلى سيناريو هين مبنين على احتساب الناتج بقيمة 20,5 مليار دولار تبعاً لمعايير صندوق النقد الدولي لإقراض الدول.

خفض الدين العام إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي، من دون أي اعتبار لأي زيادة في الدين قد تترتب على الاقتراض من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي ومن أي جهات دولية مقرضة غيرهما. فعلى افتراض أن الدين العام بالليرة البالغ 91169 مليار ليرة سيحتسب على أساس سعر صرف السوق الحرة البالغة حالياً 20400 ليرة مقابل كل دولار وبالتالي سيبلغ 4,44 مليار دولار ومن دون اقتطاع على هذه السندات، فإن الدين العام بالعملة الأجنبية يصبح على النحو الآتي: 37 مليار دولار بالعملة الأجنبية هي عبارة عن سندات يورو بوندر ومتأخرات عليها تشمل أصل وفوائد ودين سابق لدول ومنظمات دولية بقيمة 2 مليار دولار.

فإذا افترضنا أن الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 20,5 مليار دولار، وأن الاستنادة تقتضي خفض الدين إلى 100% من الناتج بمعزل عن التطورات اللاحقة بباقي المؤشرات، فإن نسبة الاقتطاع على سندات

خسارة إجمالية لحاملي السندات بقيمة تصل إلى 25 مليار دولار.

وفق معايير الصندوق لإقراض الدول يُفترض أن يكون الدين العام مستداماً. الاستنادة تعني إعداد خطة تتضمن مجموعة من المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية التي تُتيح للبلد المقترض أن يخفض نسبة دينه إلى 100% أو أقل، من الناتج المحلي الإجمالي ضمن فترة متوسطة وطويلة المدى، فإذا احتسب الدين العام على أساس تقديرات البنك الدولي لعام 2021، يصبح حجم الاقتطاع من سندات اليوروبوندر، أكبر فيما تزداد قيمة الخسائر التي سيتكبدها النظام المصرفي من أجل تسوية الدين العام بالعملة الأجنبية وحدها، أي من دون احتساب الخسائر اللاحقة به من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، ومن دون احتساب توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملة الأجنبية وبالليرة أيضاً. علماً بأن تحديد الناتج سيرسم صورة واضحة عن حجم الاقتصاد الذي يفترض أن تخدمه المصارف وحجمها مستقبلاً.

بالاستناد إلى هذه التطورات يمكن

في النقاش الدائر اليوم بين اللجنة الوزارية المكلفة تحديث أرقام خطة التعافي وإجراء تعديلات على مساراتها المالية والنقدية والاقتصادية، وبين الاستشاري المالي «لازار»، وبين مستشاري رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وسائر المعنيين، ثمة نقطة عالقة عند الجميع تتعلق باحتساب الناتج المحلي الإجمالي. أهمية احتساب الناتج ضرورية للخطة لأنها تحدد نسب الاقتطاع التي يجب فرضها على الدين العام حتى يكون مستداماً وفق معايير صندوق النقد الدولي. وبالتالي يتم تحديد حجم الخسائر في القطاع المصرفي وفي مصرف لبنان، ولها علاقة مباشرة مع سعر الصرف الفعلي. المشكلة أن صندوق النقد الدولي لم يُصدر أي تقديرات لحجم الناتج عن عام 2021، بينما أصدر تقديرات غير نهائية عن حجمه لعام 2020 بقيمة 19,1 مليار دولار، فيما البنك الدولي قدر في تقريره الأخير حول لبنان أن الناتج سيبلغ في نهاية السنة الجارية نحو 20,5 مليار دولار. اعتماد هذا الرقم يعني أن استنادة الدين العام تتطلب اقتطاعاً بنسبة 70% من سندات اليوروبوندر، أي

وثيقة

جدول أعمال الـ100 يوم

خطة

الوهم

محمد وهبة

في 5 تشرين الأول، رسمت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي جدول أعمال لمدة 100 يوم قاتم على 8 ركائز، تشمل ملفات: الأمن، إطار الاقتصاد الكلي المالي، الاجتماع، المرافق العامة، دور لبنان على الساحة السياسية، الحكومة، إصلاح السلطة القضائية

والانتخابات النيابية.
في الشق الأمني تكتفي الخطة بجملة واحدة: «سيطرة الجيش على الحدود لمكافحة عمليات التهريب الداخلية».
قبل الانتقال إلى إدارة الأزمة وإطلاق خطة التعافي بكل ما تتضمنه من إعادة هيكلة مالية وسواها، وتنتهي الخطة بملف الانتخابات النيابية. وتفترض الحكومة أنها ستقوم بها في مجالات: التعليمالصحة شركات القطاع الخاص، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة، الصناعة، السياحة، إدارة الإحصاء المركزي، القطاع العقاري، البيئة، العمل، الكهرباء، الاتصالات، المياه، المرافق،

الاقتصاد الكلي المالي، على جزء

مهم من جدول أعمال الحكومة خلال 100 يوم. فخلال شهر واحد، ستعلن الحكومة عن الآتي:

- بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتاريخ وصول البعثة إلى لبنان، ثم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق حول برنامج تمويلي يسمى «تسهيل الصندوق الممدّد».

- إقرار خطة انعاش اقتصادي فضلاً عن مراجعة قانون الكابيتال كونترول، وإقرار برامج الأمان الاجتماعي من ضمنها التحويلات للأسر الأكثر فقراً والتحويلات الواسعة النطاق (ما سُمي البطاقة التمويلية)

بالإضافة إلى ذلك، هناك إجراءات تزعم الحكومة أنها ستقوم بها في مجالات: التعليمالصحة شركات القطاع الخاص، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة، الصناعة، السياحة، إدارة الإحصاء المركزي، القطاع العقاري، البيئة، العمل، الكهرباء،، الاتصالات، المياه، المرافق، رياض سلامة، وبعضها كان بين رئيس

الإجراء	نوعه	تدابير بناء الثقة الفورية	تدابير بناء الثقة الفورية	مدة التنفيذ	مدى تعقيده

الأمن

سيطرة الجيش اللبناني على الحدود لمكافحة عمليات التهريب الداخلية

الاقتصاد الكلي المالي

صندوق النقد الدولي

الإعلان عن بدء المفاوضات الفورية مع صندوق النقد الدولي، وتاريخ وصول البعثة

تأكيد توافق دفاتر الشروط الخاصة بتدقيق حسابات مصرف لبنان مع مبادئ صندوق النقد الدولي التوجيهية والإعلان عن تاريخ الإنجاز المرتقب، واستخدام نتائج التدقيق لتحديد خسائر مصرف لبنان وتكبديها

التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي حول برنامج مدعوم من الصندوق(يفضّل أن يكون مدعوماً من «تسهيل الصندوق الممدد» على مدى أربع سنوات)

العملة

إخذاً إجراءات لتوحيد سعر الصرف - فوجود أسعار صرف متعددة يؤدي إلى ظهور تشوّهات في الاقتصاد

خطة التعافي

اعتماد وإعلان خطة إنعاش اقتصادي

إنشاء وحدة الإدارة الأزمات والتعافي منها

تنفيذ إصلاحات واضحة بشكل فوري

إعطاء الأولوية لمشاريع الاستثمار الرأسمالي الخاصة بمؤتمر «سيدر»

التواصل مع الدائنين اللبنانيين للاتفاق على إعادة هيكلة الديون

ترشييد الإنفاق والقضاء على العناصر ذات القيمة المضافة المنخفضة

القطاع المصرفي

مراجعة قانون الكابيتال كونترول المحال إلى مجلس النواب

تحديث إطار التأمين على الودائع

تحديث إطار تسوية المنازعات المصرفية

مباشرة خطة إعادة هيكلة القطاع المصرفي بمساعدة ضوابط رأس المال الرسمية الخاصة

إعادة هيكلة الميزانية العمومية لمصرف لبنان

وضع إطار لتسوية المنازعات خارج المحاكم

إدخال إصلاحات على هيئة الرقابة على المصارف

الموافقة على دمج مصرفين ببعضهما البعض

الضرائب

اعتماد جدول جديد للضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية يتضمن السلع والخدمات الكمالية

فرض ضريبة على الأغنياء (الأصول)

إعادة تقييم الممتلكات المادية بحيث تعكس الضريبة على هذه الممتلكات قيمتها الحقيقية

وضع جدول للضريبة المؤقتة

احتساب الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية على سعر السوق

الحكومة وجهات أوروبية وأميركية.
لكن هذا السلوك يعكس انفضاماً بين رغبات السلطة وبين الواقع. فالعوامل المحليّة معرّقة مثلها مثل العوامل الخارجية، وتداخلها يعقد الأمور أكثر. على سبيل المثال، فإن التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، هو أمر واحد شديد التعقيد لأنه يبدأ تقنياً وينتهي سياسياً، واتفاق كهذا، يتطلب

من الحكومة ممارسة سلطتها القمعية تجاه المصارف انطلاقاً من ضرورة الاعتراف بالخسائر وتوزيعها من المصارف، بفرض لغاية اليوم الإقرار بوجود خسائر في ميزانيتها تصحي رساميها وتزيد عنها، بينما ترفض خطة إعادة الهيكلة الإقرار بهذه الخسائر تمهيدا لتوزيعها. طبعاً معركة الأساسية هي على التوزيع، فالمصارف تُخاض على استملاك هذا ما قاله نديم القصار وسليم صفيّر وتهرب من تحمل المسؤولية عن هذه

الخسائر كونها أسأت توظيف أموال المودعين لدى مصرف لبنان. وعلى افتراض أنه جرت تسوية هذا الأمر، فإن نقطة الانطلاق لاحتماب الخسائر تبدأ في الاتفاق على سعر صرف موحد ويكون حقيقياً وقابلاً للتطبيق، وهذا أمر ضروري لاحتماب الناتج المحلي الإجمالي لتقدير نتائج سيناريوهات التعافي.

وحتى الآن ما زال لبنان في مرحلة التباحث التمهيدي مع صندوق النقد الدولي، ولم يدخل بعد في مرحلة المفاوضات على البرنامج، والمفاوضات تتطلب تقديم الدولة لتصورها انطلاقاً من حساب موحد للارقام بما فيه الخسائر والأصول. لكن ما سمعه نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي بشكل مباشر من ممثلي المصارف خلال جلستين غير رسميتين عُقدتا أخيراً، أن المصارف لا تقرّ بالخسائر. هذا ما قاله نديم القصار وسليم صفيّر قبل ذلك كان يجري قبل التطورات

هكذا يبدو إجراء «توحيد أسعار الصرف» خلال ستة أشهر، ضرباً من ضروب الخيال. فالشامي والفريق المعني بتحديث خطة التعافي، ينشغلون في تحديد أرقام الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب أيضاً الاتفاق على معدل

سعر الصرف الحقيقي في لبنان. كذلك فإن التصوّر الذي ستضعه الحكومة من أجل التفاوض مع صندوق

النقد يتضمّن إعداد موازنة 2022، لكن على أي سعر صرف سيتم اعتماد هذه الموازنة، وأي ضرائب ورسوم جديدة، وأي تحسينات في الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص، وأي تضخّم وأي بطالة، وأي هجرة... ثمة الكثير من الأسئلة التي لا تملك الحكومة أو لجنتها الوزارية المكلفة بتحديث خطة التعافي، أي إجابات عليها بعد، لكنها تزعم أنها ستتوصل إلى اتفاق مع الصندوق قبل نهاية السنة.

كل ذلك كان يجري قبل التطورات السياسية الأخيرة، سواء ما حصل في الطبونة، أو الاعتداءات الخليجية المفتعلة التي تحوّلت إلى أزمة تهدّد الاتفاق الحكومي.

في الواقع، هذه الحكومة تحاول العودة إلى ما كان سائداً قبل 17 تشرين الأول 2019، ويبدو أن في عقل من يديرها فكرة تستهدف اقتلاع ما حصل من

حتى الآن ما زال لبنان في مرحلة التباحث التمهيدي مع صندوق النقد الدولي، ولم يدخل بعد في مرحلة المفاوضات

ذاكرة اللبنانيين لُتُعيد إنتاج نظام منهار بأدواته السابقة. لكن هذا النظام لم يعد صالحاً للصيانة، وأدواته لم تعد

جديرة بالثقة حتى ولو لم يكن هناك اليوم من يطرح نموذجاً بديلاً!

أما مخاطبة صندوق النقد الدولي

الإخبار راس الحال

الإلتبت 1 نشرية الثاب 2021 المحد 170

بعبارات ومصطلحات الشفافية

والحوكمة، فهي أيضاً صارت خارج نطاق فهم قوى السلطة. تعوّل قوى

السلطة على تمرير الاتفاق على طريقة مؤتمرات باريس التلاحقة خلال العقود الماضية، أي من خلال إطلاق

دفعة جديدة من وعود الإصلاح مقابل دفعة جديدة من القروض والهبات. لكن 2019، ويبدو أن في عقل من يديرها

هذه المرّة سيقترض لبنان مباشرة من الصندوق، وهذا الأخير يريد ضمان

استرداد أمواله ولديه وصفاً لتحقيق ذلك تتضمن شروطاً ومهلاً للتنفيذ... تكون هذه الشروط تقنية في البدء،

نذعة جديدة من القروض والهبات. لكن عندما يصل الملف إلى التصويت في المجلس التنفيذي للصندوق يصبح الأمر سياسياً.

في ما يلي جدول الأعمال التفصيلي للحكومة الذي ستنفذه خلال 100 يوم،

نوعه	مدة التنفيذ	تدابير بناء الثقة الفورية	تدابير بناء الثقة الفورية	مدة تعقيده	مدى تعقيده

المرافق العامة

الكهرباء

تشكيل لجنة فنية: (1) للمضي قدماً في مفاوضات شراء الغاز المصري، و(ب) تعديل طلب عروض وحدة إعادة تحويل الغاز إلى غاز عائم وإعادة إصداره

إعداد رؤية لإصلاح الكهرباء والإفصاح عنها، وعقد اجتماع المانحين الدوليين لعرض الرؤية المذكورة وتمويلها

إنشاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، وتعيين أعضاءها استناداً إلى الممارسات الجيدة

ربط تعريفات التجرئة لمؤسسة كهرباء لبنان بمؤشر أسعار الوقود وتقلبات أسعار الصرف

تنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة في محطتي دير عمار والزهراني لتوليد الطاقة الكهربائية بشكل تنافسي وشفاف

إدارة وتشغيل كهرباء لبنان. اعتماد خطة لتحسين كفاءة الطاقة وتمديد عقود التوزيع الحالية ريثما يتم إعادة هيكلة الامتيازات

الاتصالات

توفير خدمة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد من خلال ضمان تزويد أوجيرو ومقدمي خدمات الإنترنت بالوقود

معالجة حالة الشغور الحالية في قطاع الاتصالات

تنفيذ القانون الحالي أو المحدث رقم 431/2002

البدء في عملية المناقصة لتسمية مشغلين جدد لشبكتي الهاتف المحمول

توفير التمويل لشركتي الهاتف المحمول لدفع قيمة قطع الغيار المستوردة

تفعيل الهيئة المنظمة للاتصالات

على مختلف كيانات القطاع العام تنسيق أنشطتها

تسريع مشروع الألياف الضوئية، وتوفير التمويل للمقاولين والعاملين في المشروع

دفع المبالغ المستحقة على الدولة لشركة أوجيرو وهي تتجاوز المئتي مليار ليرة لبنانية، فشركة أوجيرو تواجه مشاكل في السيولة

الوقود

الإستمرار في رفع الدعم لتوفير منتجات الوقود على سعره السوق

المياه

مواجهة الضغوطات المعيشية التي تتعرض لها الأسر :

- تخصيص أموال لتأمين الوقود والسلع الاستهلاكية الاضطرابية

- إتاحة الحصول على المياه بشكل مباشر من محطات المعالجة

توفير شاحنات مزوّدة بصهاريج لتوصيل المياه إلى مناطق الدخل المنخفض التي تعاني من انقطاع في المياه

وضع آلية لتقليل الاعتماد على شبكة الكهرباء

زيادة شبكات توزيع المياه والمكونات الاحتياطية وذلك لتزويد المناطق بالمياه عند حدوث أي عطل فني

المرافق

إحالة القانون الجديد لقطاع المرافق إلى مجلس النواب

استعراض وتمديد عقد محطة الحاويات في مرفأ بيروت لضمان استمرارية التشغيل

الاتفاق على رؤية وخطة رئيسية جديدتين لقطاع المرافق (بما في ذلك فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص)

إخلاء مرفأ بيروت من المواد الكيميائية الخطرة وإدارة النفايات

الإعلان عن عن نتائج التقرير الأولي حول سبب انفجار مرفأ بيروت حتى تتمكن شركات التأمين وإعادة التأمين من البدء بدفع التعويضات

تأمين المساعدات المالية لإعادة إعمار مرفأ بيروت

وضع حلول مؤقتة للتخزين لضمان استمرارية سلاسل التوريد وتقليل مخاطر الامن الغذائي

اعتماد إجراءات موحّدة لتفتيش الحاويات بحضور ممثلي الجمارك والسلطات الأخرى

البنى التحتية

تقديم المزيد من الدعم للمصنّرين وتسهيل إجراءات التصدير

إن قطع غيار السيارات هي منتجات استهلاكية ويجب أن تستفيد من فرص الحصول على الأموال التي تسمح باستيرادها

إنشاء مناطق حرة للسيارات

إصلاح شبكة المياه في المناطق المتضررة لإعادة إمدادات المياه إلى مستويات التي كانت عليها قبل الانفجار

تعليق مشاريع القطاع العام لحين تحصيل المقاولين مستحقاتهم من الدولة

دفع متأخرات المستحقة للمقاولين العموميين، ولو على أقساط منتظمة إذا لزم الأمر، مع مراعاة انخفاض قيمة العملة المحلية

إصدار مرسوم إعتبار الأحداث ذات الصلة التي وقعت بعد 17 تشرين الأول 2019 طرفاً قاهراً، ما سيؤدي إلى تمديد المواعيد النهائية لمشاريع الأشغال العامة وتعديل العقود

وضع ترتيبات إئتمانية معززة واليات معززة للإشراف على الأموال المخصصة للمساعدة من أجل تحسين الشفافية والمساءلة في برنامج التعافي الفوري

الإجراء	نوعه	مدة التنفيذ	مدى تعقيده
	تدابير بناء الثقة الفورية	تصير الأجل- المتابعة وإجراءات إضافية	مدى تعقيده

الاجتماع			
◄ شبكة الأمان / الضمان الاجتماعي			
إطلاق برنامج التحويلات النقدية الواسعة النطاق- ليتم تمويله من خلال إعادة تخصيص بعض من قروض ومنح البنك الدولي	x	شهر	60%
إطلاق برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة لدعم الأسر الأكثر فقراً عبر قرض من البنك الدولي بقيمة 246 مليون دولار- وهو يساعد على تعويض أثر رفع الدعم عن الفئات الأكثر فقراً	x	شهر	50%
تسديد مدفوعات محطة حاويات مرفأ بيروت	x	6 أشهر	60%
إحالة قانون شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة إلى مجلس النواب لتعديله وبدء المدفوعات	x	6 أشهر	50%
اتخاذ إجراءات فورية لتحسين توفير بعض الخدمات الأساسية وذلك بهدف دعم المحتاجين وتعزيز النشاط الاقتصادي	x	6 أشهر	60%

◄ التعليم			
إطلاق برنامج حوافز المعلمين على أن يكون الدفع بالدولار الأميركي نقداً	x	شهر	60%
تعزيز تنسيق وزارة الصحة العامة لإجراءات التشغيل القياسية الصحية القائمة على أدلة ومسألة التطعيم	x	شهر	50%
تنفيذ عنصر تمويل التعليم الخاص ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة	x	شهر	50%
اعتماد COM لخطة التعليم العام الخمسية (المسودة جاهزة)	x	شهر	60%
إعادة تأهيل المدارس (تمويل من برنامج S2R2 لشراء الواح الطاقة الشمسية وأجهزة التهوية)	x	6 أشهر	50%
وضع خطة للعام الدراسي 2020-2021 وتزويد الطلاب بالأدوات اللازمة لضمان التعلّم عن بعد	x	6 أشهر	60%
دفع المبالغ المتأخر سدادها للمدارس الخاصة المجانية خلال الأعوام 2015-2020	x	6 أشهر	60%

◄ الصحة			
تصميم مستشفيات استراتيجة لفيروسات كورونا المستجدة والإعلان عنها وتنفيذها ووضع خطة لتوزيع لقاح كوفيد-19	x	شهر	60%
اتخاذ تدابير للاحتفاظ بالعاملين في القطاع الصحي	x	6 أشهر	50%
تحسين تدابير الحماية من كورونا في المستشفيات بما يتماشى مع إرشادات الصحة العالمية	x	شهر	50%
دعم تنفيذ مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية في لبنان	x	6 أشهر	60%
دعم تنفيذ خطة «الملاذ الأخير» الخاصة بوزارة الصحة العامة بهدف تأمين الرعاية الصحية للفئات المستضعفة في المستشفيات	x	6 أشهر	50%
توضيح الآلية والجدول الزمني لدفع المستحقات الحكومية للمستشفيات	x	6 أشهر	60%
توضيح الآلية والجدول الزمني لتسديد المبالغ المستحقة على شركات التأمين للمستشفيات	x	6 أشهر	60%
سد فجوة إمدادات الأدوية الحيوية ووضع ترتيبات أفضل لشراء الأدوية وتوزيعها وتوفيرها	x	6 أشهر	60%
الاستفادة من خدمات الأطراف الإدارية الثالثة التي ستتولى إدارة شكاوى المرضى في المستشفيات نيابة عن وزارة الصحة العامة	x	6 أشهر	50%
إعادة إعمار المرافق الصحية المتضررة بشدة	x	6 أشهر	50%
إنشاء منصة للتتنسيق في مجال الصحة بين أصحاب المصلحة المتعددين، على أن يكون هناك تمثيل للمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين	x	6 أشهر	60%
تحسين جمع البيانات وإصدار بطاقة صحية	x	6 أشهر	50%
تحفيز مبيعات الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية وتصحيح أسعار الأدوية للحد من الإنفاق على الأدوية	x	6 أشهر	60%

◄ الشركات			
يجب على الحكومة دفع المستحقات المتأخرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	x	6 أشهر	60%
تحتاج الشركات في مختلف القطاعات إلى إعادة جدولة ديونها وبعض الإعفاءات الضريبية	x	6 أشهر	50%
تقديم المنح والقروض للشركات المتضررة من انفجار بيروت	x	6 أشهر	50%
توفير السيولة لمؤسسات التمويل الأصغر لتوجيه الأموال إلى المشاريع الصغيرة المتضررة	x	6 أشهر	60%
إعفاء الشركات مؤقتاً من الرسوم والضرائب إلى أن يتم إقرار خطة اقتصادية حكومية شاملة	x	6 أشهر	50%

◄ تكنولوجيا المعلومات			
وضع المراسيم التنفيذية لقانون المعاملات الإلكترونية	x	6 أشهر	60%
◄ الزراعة			
إعفاء الأبار الإرتوازية من رسوم المياه	x	6 أشهر	60%
◄ الصناعة			
تمديد المواعيد الإدارية للمصانع لتصحيح مخالفاتها البيئية، ما يتيح للصناعيين تأمين التمويل اللازم	x	6 أشهر	50%

◄ الإحصاءات			
التخطيط لإجراء المسح الجديد لميزانية الأسرة الذي تم الإعلان عنه من قبل إدارة الإحصاء المركزي وذلك لإرشاد تدابير السياسات التخفيفية	x	6 أشهر	60%
تحديد آلية التمويل (التمويل المشترك) لمسح ميزانية الأسرة	x	6 أشهر	50%

◄ السياحة			
زيادة عدد الجنسيات المعفاة من الإستحصال على تأشيرة سياحية	x	6 أشهر	60%
تمديد الحد الأقصى لعمر السيارة المسموح به في وكالات تأجير السيارات من ثلاث إلى خمس سنوات	x	6 أشهر	60%

◄ العقارات			
تقديم حوافز وإعانات مالية لإعادة تأهيل المباني	x	6 أشهر	50%

الإخبار راس الحال
الانثيت 1 تشرينالثاي 2021
العدد 170

الإجراء	نوعه	مدة التنفيذ	مدى تعقيده
	تدابير بناء الثقة الفورية	تصير الأجل- المتابعة وإجراءات إضافية	مدى تعقيده

إنشاء منصة لأصحاب المصلحة المتعددين على مستوى المدن تشمل منظمات المجتمع المدني، وذلك لوضع استراتيجية للإسكان وإنعاش المناطق الحضرية	x	6 أشهر	60%
دعم وتقييم سلسلة القيمة لقطاع الإنشاءات من أجل تحديد التدخلات التقنية اللازمة لتعزيز قطاع البناء	x	6 أشهر	50%

◄ البيئة/ النفايات			
تمويل اللجنة الفنية الرفيعة المستوى الخاصة بالصندوق الائتماني المخصص للبنان وإنشاء مشروع لاستعادة وإصلاح النظام البيئي (10 مليون دولار أميركي) في بيروت	x	6 أشهر	60%
استيفاء شروط تمديد مشروع مكافحة التلوث البيئي في لبنان	x	6 أشهر	60%
التعجيل بتنفيذ مشروع منع التلوث في بحيرة القرعون	x	6 أشهر	50%
ضمان إزالة الركام الناتج عن انفجار 4 أب ومعالجته والتخلص الآمن منه، مع إيلاء اهتمام خاص للنفايات الخطرة والطبية	x	6 أشهر	60%
إعادة بناء مرفق إعادة تدوير النفايات الصلبة وفرزها في الكرنطينا الذي دمره انفجار مرفأ بيروت وكذلك مطمر برج حمود	x	6 أشهر	50%
تقليل كميات النفايات الصلبة التي يتم إرسالها إلى مكبات النفايات بدلاً من إنشاء مطامر جديدة أو توسيع المطامر الحالية. تطبيق المرسوم الحكومي الصادر في شهر أيلول 2019 والقاضي بفرز النفايات الصلبة عند المصدر	x	6 أشهر	60%
إصدار المراسيم التنفيذية لقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة الصادر عام 2018 والذي يهدف إلى تقليل النفايات الصلبة وإعادة تدويرها وفرزها في المصدر وتحويلها إلى أسمدة والتخلص منها	x	6 أشهر	50%
معالجة مكب النفايات الخطرة في ميناء طرابلس المعرض للانفجار نتيجة غازات الميثان التي يحتويها	x	6 أشهر	60%
إيجاد بديل عن مطمر برج حمود- الجديدة لتجنب حصول أزمة نفايات مماثلة لازمة عام 2015	x	6 أشهر	50%

◄ العمل			
الإعلان عن سياسة تعديل أجور القطاع العام والحد الأدنى للأجور	x	6 أشهر	60%
حل النزاعات العمالية	x	6 أشهر	60%
تنفيذ مرسوم وزارة العمل القاضي بإعفاء أرباب العمل الذين يستخدمون الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة من دفع مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	x	6 أشهر	50%
تعيين أعضاء جدد في مجلس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لشغل المناصب الشاغرة حالياً	x	6 أشهر	60%
توسيع نطاق المؤسسة الوطنية للاستخدام	x	6 أشهر	50%

الموكمة			
◄ القطاع الخاص			
الشروع في إعداد: (1) خطة طارئة لدعم القطاع الخاص بالتشاور مع القطاع الخاص، و(2) خطة عمل شاملة لإصلاح بيئة الأعمال وهيكل الموكمة ذات الصلة	x	شهر	60%
موافقة مجلس النواب على مشروع قانون المنافسة وإصلاح الوكالات الحصرية	x	6 أشهر	60%
فرض وتنفيذ برنامج التلقيح الإجباري في القطاع الخاص	x	6 أشهر	60%
إطلاق رؤية لبنان الاقتصادية	x	6 أشهر	60%
تيسير حصول القطاع الخاص على التمويل	x	6 أشهر	60%
تطبيق برنامج إصلاح بيئة الأعمال	x	6 أشهر	60%

◄ مكافحة الفساد			
الاتفاق على خطة عمل وطنية وتشكيل لجنة توجيهية وزارية	x	شهر	60%
إصدار تشريع لتنظيم وهيكله الهيئة العامة للمشتريات وهيئة المراجعات والشكاوى	x	6 أشهر	60%
إصدار نماذج موحدة لوثائق المناقصة واستخدامها على الوجه الأمثل	x	6 أشهر	60%
وضع إطار للتأهيل المهني	x	6 أشهر	60%
إنشاء وتشغيل المنصة الإلكترونية المركزية	x	6 أشهر	60%

◄ على الصعيدين المحلي والعام			
تقييم تأثير الصدمات الاقتصادية والسياسية والمالية على قطاع البلديات	x	شهر	60%
الاستمرار في إعداد برنامج الاستثمار البلدي الممول من البنك الدولي وتنفيذ التعديلات المقترحة	x	6 أشهر	60%
من خلال برنامج الاستثمار البلدي: <ul style="list-style-type: none">مواصلة وتحسين تغطية ونوعية الخدمات البلدية الهامة - تعزيز كفاءة الحكومة المحلية والشفافية والمساءلة من خلال التمويل المستد على أداء الحكومة المحلية - تعزيز دور التنمية الاقتصادية المحلية على نطاق المدن، وإعداد ميزانية عام 2022 لخفض فائض الميزانية الأساسي الذي من شأنه وضع الدين العام على مسار تنازلي	x	6 أشهر	60%

◄ الشفافية			
رفع السرية المصرفية استعداداً لوضع إطار موحد ومنصف لضريبة الدخل	x	شهر	60%
تعيين ممثل الحكومة لدى مجلس الشراكة التابع للصندوق الائتماني المخصص للبنان	x	6 أشهر	60%
عدم تلقي أي اعتراض من رئيس مجلس الوزراء على دعم احتياجات التعافي الاجتماعي للفئات الضعيفة المتضررة من انفجار بيروت (55 مليون دولار)	x	6 أشهر	60%
إعداد بيان وزاري للحكومة اللبنانية: (1) إعطاء الأولوية للمشاريع الممولة من الصندوق الائتماني المخصص للبنان، و(2) الإلتزام بالإصلاحات والركائز المنصوص عليها في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان	x	6 أشهر	60%
وضع الية لسعر الصرف بما يتماشى مع السوق الموازية، لتفقات مشروع وزارة المالية المحلي الممول من البنك الدولي	x	6 أشهر	60%

«مشروع الأناضول» على حساب 12 هليوناً في سوريا والعراق

الصراع على مياه دجلة والفرات



الفرات ما يُقدَّر بنحو 31,8 مليار متر مكعب من ألياء سنويا.

هذه المعطيات كانت قبل مطلع السنة الجارية، أي قبل أن تباشر تركيا في تنفيذ «مشروع الأناضول الكبير»، وهو عبارة عن خطة مائية ضخمة من السدود ومشاريع الطاقة الهيدرولكيكية.
بنتيجة هذا المشروع انخفض تدفق مياه الفرات الأتي من تركيا إلى سوريا بنسبة 60% في الثانية وفقاً لاتفاقية عام 1987. ويعاني نهر الفرات في سوريا، أصلاً، من ارتفاع نسبة الملوحة، ويعود ذلك إلى تسرب مياه الري التي تحمل ملوحة عالية إليه.
فبحسب موقع فائناك الذي يتابع أوضاع الموارد المائية في البلدان، تزداد الملوحة في نهر الفرات من 400 «ميلي سيمنر» في البلدين. ولم تكن التداعبات محصورة بكميات المياه المتدفقة، بل بنوعيتها أيضاً، إذ ازادت نسبة ملوحتها ومعدلات تلوثها أيضاً ما أضر بالإننتاج الزراعي في البلدين.

زيادة في الملوحة

يمثل نهرنا دجلة والفرات موردين مهمين للمياه الجارية في البلدان الثلاثة التي يمران عبرها: تركيا، سوريا، العراق.
ينجم النهران من تركيا ويمرّان عبر سوريا، ليلتقيا في العراق فيشكّلان شطّ العرب الذي يصب في الخليج العربي على تسميته بين الخليج الفارسي والخليج العربي.

يمتد حوض نهر الفرات بطول 3000 كيلومتر، وهو يجري في تركيا - بلد المنبع - نحو 1230 كيلومتراً، وفي سوريا قاطعاً مسافة 40 كيلومتراً العراق 1060 كيلومتراً. وتقدّر نسبة تدفق المياه من المنبع في الجري بنحو 51% من تدفق نهر دجلة، مقارنة مع مساهمة العراق بنسبة 49%. ويعتبر نهر دجلة غير مستقر

والفيضانات، ويستفيد العراق من نهرى دجلة والفرات بنحو 150 متراً مكعباً في الثانية فقط، في حين يقول العراق إن الكمية المطلوبة هي نحو 500 متر مكعب في الثانية، إلا أن معدل التدفق في عام 2020 انخفض إلى ما دون 150 متراً مكعباً في الثانية.

وبحسب موقع فائناك، فإن نهرَي دجلة والفرات في العراق يعانيان من نسبة ملوحة عالية، إلا أن نسبة الملوحة في نهر دجلة أقل منها في نهر الفرات، بسبب بعض العوامل الجيولوجية، إضافة إلى أن نهر الفرات يمر عبر سوريا حيث يتكسب ملوحة عالية خلال مروره فيها.
ويلعب انخفاض تدفق المياه في نهرَي دجلة والفرات دوراً بارزاً في ازدياد نسبة الملوحة بسبب انخفاض نسبة المياه العذبة الأتية من المصدر.

اعتماد كبير على النهريت

تتميّز سوريا والعراق بمناخ شبه صحراوي، حيث لا تشهد أمزجة كبيرة من أراضيها متساقيات كافية، لذا تعتمد سوريا بشكل كبير على نهر الفرات الذي يشكّل 85% من استخدامها للمياه المتجددة، ويعتمد العراق بشكل كليّ على نهرَي دجلة والفرات إذ يشكّلان 100% من استخدامه للمياه المتجددة.
تخدم هذه انخفاض تدفق قطاعي الزراعة في البلدين. يستحوذ القطاع الزراعي في سوريا على 87% من هذه المياه، والقطاع الزراعي في العراق يستحوذ على 75% منها. وقبل انخفاض التدفقات من النهريين، كان البلدان يعانيان من عجز في الماء؛ ففي الفترة الممتدة بين عامي 1992 و2012 كان متوسط العجز في سوريا يبلغ نحو 1,25 مليار متر مكعب سنويا وتقدّر البنك الدولي أن يبلغ 3 مليارات في 2020. وفي العراق أيضاً يُقدَّر البنك

منذ عام 1975 ايجّ بعد

بناء اول سدّ تركي على

نهر الفرات انخفض

تدفّق المياه إلى

والى سوريا بنسبة 40%

١١

الدولي أن يبلغ العجز المائي نحو 11 مليار متر مكعب بحلول 2035، علماً بأنه لا توجد أرقام مستقرّة للعجز المائي في العراق بسبب التقلّب السنوي في تدفق نهر دجلة.

ضرب الزلزمة والكهرباء

في ظلّ هذه المعطيات، تصبّح التحدّيات التركية على النهريين وأثرها لجهة الحدّ من تدفقاتها إلى سوريا والعراق، أكثر أهمية. فمعظم الموارد المائية في البلدين مخصّصة للري، والقطاع الزراعي شكّل في عام 2017 نحو 26% من الاقتصاد السوري و11% من الوظائف فيه، بحسب منظمة الغذاء العالمية. كذلك تقول المنظمة إن القطاع الزراعي في العراق يشكّل نحو 5% من الاقتصاد العراقي في عام 2019، ونحو 20% من الوظائف فيه. لذا، يمكن لشحّ المياه أن يضرب النشاط

والمنطق الطبيعي هو أن يكون الاتفاق ثلاثياً وواضحاً في توزيع الحصص وفقاً للاعتراف والقانون الدولي. ولأن هذا الاتفاق لم يحصل تم خرق الاتفاقات الثنائية من الجانب التركي من دون أي رادع، وهو ما لا يقتصر على ما حصل أخيراً، بل سبق ذلك في عام 1990 حين بدأت تركيا بملء سد «أتاتورك» ما أدّى إلى انخفاض تدفق النهر إلى نحو 165 متراً مكعباً في الثانية، ما شكّل انتهاكاً لاتفاقية 1987 مع الجانب السوري.

يقول مارك دورمان وروبرت حاتم في ورقتهما البحثية «تأثير السياسة المائية على العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا»، أن تركيا تعتبر نهرَي دجلة والفرات نهريين وطنيين، أو حدوديين، وتنتزع لذلك بما يسمى بـ«عقيدة هارمون». هذه العقيدة تُنسب إلى رأي المدّعي العام الأميركي جادسون هارمون، التي أطلقها منذ 100 عام وتنصّ على أن الدول تتمتع بالسيادة المطلقة على الجاري المائية داخل حدودها. لذا، تدّعي تركيا أن مواقع النهريين الناشئين داخل حدودها، تمنحها حقوقاً سيادية على مياههما. هذه النظرة، بطبيعة الحال، تجعل الوصول إلى اتّفاقات بين تركيا وباقي دول المنصب أمراً مستحيلاً. لأن وجود هذه الخلفية في التعاطي التركي، يجعلها تتعامل مع الأطراف الباقية على أساس أنها هي من تمتنهم المياه، وليس على أساس أن هذه المياه هي من حقهم.

مشروم الأناضول

يعدّ مشروع الأناضول السبب الأساسي لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد بناء أول سدّ تركي على نهر الفرات، انخفض تدفق المياه إلى العراق بنسبة 80% وإلى سوريا بنسبة 40%. وهذا المشروع، القائم على بناء 22 سدّاً، هو السبب الأساسي في الشحّ الأخير الذي يعاني منه نهرنا دجلة والفرات في سوريا والعراق.

فمنذ نشأتها، سعت الجمهورية التركية بشكلها العصري إلى أن تطوّر من مواردها المائية في سبيل الوصول إلى اهدافها السياسية والاقتصادية من ناحية، وفي التوسّيات كان العراق يستفيد من مشاريع ري عملاقة على النهريين تسبق حجمها مشاريع الري في تركيا وسوريا، إلا أن هذا الواقع تغتّر مع انحطاط سوريا والعراق وتركيا في محادثاتها حول حقوق استعمال مياه دجلة والفرات، انطلاقاً من رغبات تركيا وسوريا

بناء السدود للاستفادة من الموارد المائية التي تمرّ عبر أراضيها. لكن المشكلة تكمن في أنه لا يوجد اتفاق ثلاثي بين البلدان يوضح حصة كل بلد من المياه. فاللجنة المشتركة التي أنشئت في عام 1980 بهدف تحقيق اتفاق عام بين الدول المعنية والتأكد من أن أي إجراءات ثنائية مستقبلية يجب أن تتوافق مع القانون الدولي، لم تستطع أن تتوصل إلى اتفاق لغاية يومنا هذا.

كل ما هو موجود لا يتجاوز الاتفاقات الثنائية، مثل تلك التي بين سوريا وتركيا في عام 1987 وبين سوريا والعراق في عام 1990. فقد أفضى الاتفاق التركي - السوري إلى التوافق على أن يصل إلى سوريا 500 متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات، أي ما نسبته 36,2% من التدفق الطبيعي للمنهر. أما الاتفاق السوري العراقي في عام 1990 فقد نتج عنه توافق بين الجانبين على أن يحظى العراق بنسبة 58% من التدفق الأتي من تركيا، في حين يحظى الجانب السوري بنسبة 42% من هذا التدفق، فعلي.

بالارقام

70%

هي نسبة

المياه من نهر

الفرات المتروّم

ات يستلجها مشروم

الاناضول الكبير

عند اكتماله

30%

هي نسبة

مياه نهرى

دجلة والفرات

من المياه السطحية

الجارية في تركيا

١١2

مليار متر مكعب

هي احتاليه

موراد المياه

السطحية والجوفية

في تركيا

بماضى ذلك

98 مليار متر مكعب

من المياه السطحية

و١4 مليار متر مكعب

من المياه الجوفية

وضفاً لبيانات لجنة

الأشغال الحالية

الحكومية

في تركيا عام 2005

والمنطق الطبيعي هو أن يكون الاتفاق ثلاثياً وواضحاً في توزيع الحصص وفقاً للاعتراف والقانون الدولي. ولأن هذا الاتفاق لم يحصل تم خرق الاتفاقات الثنائية من الجانب التركي من دون أي رادع، وهو ما لا يقتصر على ما حصل أخيراً، بل سبق ذلك في عام 1990 حين بدأت تركيا بملء سد «أتاتورك» ما أدّى إلى انخفاض تدفق النهر إلى نحو 165 متراً مكعباً في الثانية، ما شكّل انتهاكاً لاتفاقية 1987 مع الجانب السوري.

يقول مارك دورمان وروبرت حاتم في ورقتهما البحثية «تأثير السياسة المائية على العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا»، أن تركيا تعتبر نهرَي دجلة والفرات نهريين وطنيين، أو حدوديين، وتنتزع لذلك بما يسمى بـ«عقيدة هارمون». هذه العقيدة تُنسب إلى رأي المدّعي العام الأميركي جادسون هارمون، التي أطلقها منذ 100 عام وتنصّ على أن الدول تتمتع بالسيادة المطلقة على الجاري المائية داخل حدودها. لذا، تدّعي تركيا أن مواقع النهريين الناشئين داخل حدودها، تمنحها حقوقاً سيادية على مياههما. هذه النظرة، بطبيعة الحال، تجعل الوصول إلى اتّفاقات بين تركيا وباقي دول المنصب أمراً مستحيلاً. لأن وجود هذه الخلفية في التعاطي التركي، يجعلها تتعامل مع الأطراف الباقية على أساس أنها هي من تمتنهم المياه، وليس على أساس أن هذه المياه هي من حقهم.

مشروم الأناضول

يعدّ مشروع الأناضول السبب الأساسي لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد بناء أول سدّ تركي على نهر الفرات، انخفض تدفق المياه إلى العراق بنسبة 80% وإلى سوريا بنسبة 40%. وهذا المشروع، القائم على بناء 22 سدّاً، هو السبب الأساسي في الشحّ الأخير الذي يعاني منه نهرنا دجلة والفرات في سوريا والعراق.

فمنذ نشأتها، سعت الجمهورية التركية بشكلها العصري إلى أن تطوّر من مواردها المائية في سبيل الوصول إلى اهدافها السياسية والاقتصادية من ناحية، وفي التوسّيات كان العراق يستفيد من مشاريع ري عملاقة على النهريين تسبق حجمها مشاريع الري في تركيا وسوريا، إلا أن هذا الواقع تغتّر مع انحطاط سوريا والعراق وتركيا في محادثاتها حول حقوق استعمال مياه دجلة والفرات، انطلاقاً من رغبات تركيا وسوريا

بناء السدود للاستفادة من الموارد المائية التي تمرّ عبر أراضيها. لكن المشكلة تكمن في أنه لا يوجد اتفاق ثلاثي بين البلدان يوضح حصة كل بلد من المياه. فاللجنة المشتركة التي أنشئت في عام 1980 بهدف تحقيق اتفاق عام بين الدول المعنية والتأكد من أن أي إجراءات ثنائية مستقبلية يجب أن تتوافق مع القانون الدولي، لم تستطع أن تتوصل إلى اتفاق لغاية يومنا هذا.

كل ما هو موجود لا يتجاوز الاتفاقات الثنائية، مثل تلك التي بين سوريا وتركيا في عام 1987 وبين سوريا والعراق في عام 1990. فقد أفضى الاتفاق التركي - السوري إلى التوافق على أن يصل إلى سوريا 500 متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات، أي ما نسبته 36,2% من التدفق الطبيعي للمنهر. أما الاتفاق السوري العراقي في عام 1990 فقد نتج عنه توافق بين الجانبين على أن يحظى العراق بنسبة 58% من التدفق الأتي من تركيا، في حين يحظى الجانب السوري بنسبة 42% من هذا التدفق، فعلي.

7 الإخبار راس الحال
الألتبت 1 نشريت الثاب 2021 المصد 170

بحدّة أن القطام الخاص قادر على تأمين التغذية بالنيار الكهربائي بشكل «أكثر فعالية»،هت القطام العام، دُعمت العديد من البلدان النامية نحو خصصة هذا القطام .
خلصت مجموعة من التجارب إلى ان نتاج الخصصة تحصر بثلاثة محاور: ارتفاع التكلفة على المستهلك ،بفشل الاستثمار في توسيع الشبكات نحو احياء سكنية تحتاج إلى الكهرباء، ترقص الوظائف وانخفاض كبير في اجور العاملين الباقية بغية زيادة ارباح الشركات الخاصة الضعلة

نماذج من خصصة الكهرباء فشك ذريع

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

من أبرز النماذج عن الفشل الذريع لخصصة الكهرباء والنتائج التي رافقت هذه العملية، تكمن في بريطانيا حيث تحقّق الشركات أرباحاً تعادل أربعة أضعاف الهامش الذي وضعته السلطات المنظمة للخصخصة. هذه الخدمات هي وليدة أفكار «النيوليبرالية» التي راجت حول العالم في مطلع السنينيات. الخصخصة تُعدّ الفخّ المكثّل لعملية التسليع التي يبرّج لها أصحاب هذا الفكر. ومنذ ذلك الوقت، راكمت تجارب الخصخصة رصيداً كبيراً في انتشار الفقر وتحفيز البطالة في القطاعات التي أصابتها. فالخدمات العامة، مثل تزويد السكان بالماء والكهرباء وتقديم الخدمات الصحية وغيرها هي حقوق بشرية مبنية على حاجات يومية أساسية لكل الأفراد، إلا أن النيوليبرالية عزمّت على تسليع الأساسى لشحّ المياه في نهرَي دجلة والفرات في السنوات الخمسين الأخيرة. فمُنذ عام 1975، أي بعد فتحولت انقطاع القطاع الخاص إلى هذه الخدمات بغية تحسينها في إطار السوق التنافسية، بينما الهدف هو الربح المآثي منها والمبني على الضوابط، والخصخصة، وانسحاب

مقال

اشطبوا الدين العام البغيض والشائن

زياد حافظ *

أقام المنتدى الاقتصادي والاجتماعي ندوة افتراضية في 28 أيلول الماضي حضرها أكثر من 50 شخصية اقتصادية ونقابية وإعلامية، وتحدث فيها الدكتور إيلي يشوعي والنقيب أمين صالح. كان موضوع الندوة هو إعادة هيكلة الدين العام كجزء من خطة المنتدى للتغيير والخروج من حالة الانهيار الاقتصادي والمالي. مقارنة الدكتور يشوعي ركزت على ضرورة تخفيف عبء الدين العام، بينما مقارنة النقيب صالح ركزت على تحميل الخسائر الناتجة من الدين العام للمستفيدين منه. بالنتيجة أوضحت المقاربتان أن تخفيف عبء خدمة الدين عبر جدولة بعض رأس مال الدين أو تحميل الخسائر للمستفيدين، هي محاولة تأتي في إطار النظام الاقتصادي والسياسي القائم، ومن دون المساس بثوابت لم نؤمن بها يوماً، رغم أنها كانت مسلمات في السرديات الاقتصادية السياسية في لبنان. ففي نهاية المطاف، ليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن تخفيف العبء أو توزيع الخسائر سيكون من أولويات الحكومة الجديدة الساعية للعودة إلى ما قبل 17 تشرين الأول 2019. فالبيان الوزاري، تطرق إلى العمل بالشراكة مع حاكمية مصرف لبنان لمعالجة الأزمة ولا سيما لجهة إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

دين شائن وبغيض

في هذا السياق، بات ضرورياً إلغاء الدين العام وشطبها كلياً. ستكون النتيجة سلبية جداً على المصارف، لذا على الدولة إعادة هيكلة القطاع المصرفي برمته، وفقاً لنموذج مختلف بعدما برهن النموذج السائد أنه فاشل وغير جدير بالثقة. إذ أخذ في إدارة الودائع المؤمن عليها، وما زال يتصرف بعنجهية ووقاحة وإذلال لمجموع المودعين. في هذا السياق، إن خطة الحكومة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، ترمي إلى ترميم بعض المصارف وتجميع المصارف الصغيرة في بوتقات أكبر مع تغيير لبعض الوجوه، إنما ستحافظ على ديون الدولة تجاههم كأنها حق مقدس. هذه الخطة المدعومة بأكثرية نيابية وازنة، ترمي إلى الحفاظ على مصادر السلطة والقوة لمصلحة الكتلة المصرفية الحاكمة ومن يدور في فلكها. لكن يمكن شطب دين الدولة بلا تردد. فلا شرعية لهذا الدين لا في الاقتصاد ولا في القانون ولا في الأخلاق. الشطب ليس ممكناً فقط، بل هو واجب قانوني. إذ إن شرعنة الدين العام مشكوك بأمرة منذ تكوينه مع بداية الحقبة الحزبية. وهذا الدين هو دين شائن بالمعنى الذي وصفته الدراسة المميزة للدكتور حسين العزّي الصادرة عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في أيلول 2021.

فما هي مواصفات الدين الشائن أو المشين؟
لخص الدكتور عزي الأدبيات الصادرة حول موضوع الدين الشائن أو المشين:

- هو بغيض لعدم أخذ موافقة الشعب. المقصود هي الدول الاستبدادية التي تتجاهل الرأي العام وتقوم بتحميل الدولة ديوناً لا يمكن تسديدها. غير أن معظم المقاربة النظرية القانونية تُحاكي الديون السيادية مع أطراف خارجية، بينما الدين العام اللبناني في معظمه دين داخلي وإن كان سيادياً، بالتالي معالجته لا تستدعي بالضرورة تدخلاً خارجياً حتى لو كان بالدولار. لكن المشهد اللبناني يختلف، نظرياً على الأقل، عن المشهد الدكتاتوري. لبنان جمهورية برلمانية، صحيح أن نظامه الطائفي يفرز طبقة حاكمة لا تكثر للرأي العام إلا في المواسم الانتخابية وعبر شد الوتر والعصبية الطائفية والمذهبية، وبالتالي يُفسد الخيار الصحيح الديمقراطي، إلا أنه يصعب اعتبار النظام اللبناني نظاماً ديمقراطياً بالمعنى المألوف. وما يمكن تطبيقه هو عدم شرعية الديون كما أشار إليها الدكتور جورج قرم في أكثر من دراسة وكتاب ومناسبة.

- كل ما ينتج من نظام سياسي بغيض فهو بغيض. نعم النظام اللبناني بغيض، لكنه لم يأت بالقوة عبر انقلاب عسكري أو «ثورة». وُجد النظام اللبناني بحال «توافقية» فرضتها موازين قوة دولية وعربية ومحلية يصعب اعتبارها مكرهه بشكل قاطع للإرادة اللبنانية. لذا، لا ينطبق مفهوم «البغيض» كما ورد في دراسة الدكتور العزّي، بل هو «بغيض» لأنه يندرج باقتتال أهلي مدمر بين مكوثاته، لا يفيد إلا الطبقة الحاكمة.

- علم الدائن بأن الدين بغيض، في لبنان الدائن الأساسي هو النظام المصرفي الذي كان يعي أن الدين غير قابل للتسديد وأن فوائده هي ربوية بامتياز وتخالف قانون النقد والتسليف. كان يُدرك أن شرعية الديون مطعون فيها، وإن كان معظمها موافقاً عليه من مجلس النواب (باستثناء معارضة بعض النواب كالوزير السابق بشارة مرهج والأستاذ زاهر الخطيب والأستاذ نجاح

وكيم)، لكن هذا المجلس كان مطعوناً بحزبية قراره بسبب ظروف تكوينه في حقبة الطائف حتى 2005. كما أن امتناع حكومات متتالية بعد 2005 عن إصدار موازنة، جعل الإنفاق العام وتمويله من دون موافقة مجلس النواب، ما يجعل هذه الديون التي تراكمت خلال فترة غياب الموازنة وفوائدها، «غير شرعية».

هنا لا بد من تفصيل عملية الاقتراض. الحجة التي كانت وراء الدفعة الأولى من الاستدانة، تمثلت في إيجاد موارد مالية لتمويل إعادة إعمار الدمار اللاحق بالبنية التحتية بنتيجة الحرب الأهلية. لكن الاقتراض نُفذ عبر إصدار سندات خزينة قصيرة الأجل جداً (شهر أو شهرين) وبفوائد عالية، لذا، هل يُعقل أن الاقتراض كان لتمويل مشاريع إعادة بناء وإعمار تتطلب وقتاً طويلاً نسبياً للتنفيذ، ووقتاً أطول لإعطاء مردود مالي، وبالتالي لماذا الاقتراض على فترات قصيرة جداً؟ لتطمين الدائن؟ لماذا الفوائد العالية، لإغراء الدائن؟ ما هي المعايير التي اعتمدت لتحديد مستوى الفائدة الذي يُخالف ما يسمح به قانون النقد والتسليف، ويُخالف معظم مستوى الفوائد العالمية، ويُخالف قبل أي اعتبار آخر، منطق الجدوى الاقتصادية والمالية؟ فالعريف أن الفوائد العالية تكبح النشاط الاقتصادي بسبب التضخم المالي، وتكبح الاستثمار الذي يشكل ضغطاً على بنية الكلفة بشكل عام، إنما الوضع لم يكن كذلك في لبنان! وهذه العملية تكررت ليس لأغراض تنموية بل لتسديد الدين السابق عبر دين جديد وبفوائد مرتفعة. هذا هو جوهر هرم بونزي الاحتياطي. أما إذا كان الهدف اجتلاب الرساميل، فما هو مبرر جلب رساميل خارجية لا يمكن توظيفها في الاقتصاد؟ فعندما تعرض الدولة فوائدها ريعية مرتفعة، تضرب تمويل القطاعات الإنتاجية لأن الدائن لا يتحمل مخاطر مشاريع قد تنجح وقد لا تنجح، بينما لديه مردود مضمون ومكفول وعال جداً.

إذا كان الاقتراض لدفع فوائد مرتفعة من أموال الدولة، أي من المكلفين، إلى حاملي السندات، فهذا تحويل ممنهج لإثراء حامليها على حساب المكلف اللبناني. الدائن كان يعلم ذلك، هذا ما يجعله شريكاً فاعلاً وواعياً لعملية السلب والتحويل المالي والتضليل الذي رافق تلك العملية. لذا، فإن الدين كان مصاباً بعيب جوهري يُبطله، وهو ناتج عن عملية احتيال وتدليس ما يزيد من بطلانه. وهو أسهم في إفساد المجتمع، وضرب الاقتصاد عن سابق تصور. ما يهدد الأمن القومي الوطني، كما تم بطريقة الإكراه لأن المكلف اللبناني لم يُسأل عن رأيه.

فلسفة إثراء الـ1%

إلى جانب ذلك، هناك اعتبارات نظرية، فالاستدانة لم تكن لأغراض تنموية، والفوائد المرتفعة ليست مبررة اقتصادياً ومالياً، بل كانت لإثراء حاملي السندات والانهيار في حلقة جهنمية بتواطؤ من الطبقة الحاكمة وداعميها إقليمياً ودولياً. الهدف كان لإثراء قلة قليلة من المحظوظين. في الواقع، هذه هي فلسفة النيوليبرالية. هي الوجه القبيح للفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي يدعي حرية التنافس، لكنه فعلياً يدعم وينظر للاحتكار بأشكاله المتنوعة كالكارتيلات (cartels) والترستات (trusts) والاحتكار في الشراء (monopsony) والاحتكار العادي (monopoly) واحتكار القلّة (oligopoly). جميعها تجني الربح وليس الربح كما تشرحه النظرية الاقتصادية التي يتم تعليمها في الجامعات. فلنأخذ مثلاً إعادة إعمار وسط بيروت التي كُرِّمت لشركة «سوليدير» بلا مناقصة، وهي تقاضت أجرها عبر الاستيلاء على عقارات بطرق ملتبسة في تخمين قيمتها لأصحابها الشرعيين، وعبر عقارات مستحدثة بعد طمر البحر من جهة مرفأ بيروت حتى خليج الزيتونة (سابقاً خليج السان جورج)... الدين العام لم يكن بهذا الغرض، وهذا ما يزيد الشكوك بشرعيته، ولا سيما أن البنية التحتية كالكهرباء والماء

وسياسة الاستدانة لم تكن يوماً بريئة، بل كان واضحاً منذ البداية أنها عملية نهب ونصب واحتيال شارك فيها معظم الطبقة السياسية وقام بتسهيلها حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف اللبنانية، وكان هدفها الوصول إلى الخصخصة

والمواصلات ومعامل النفايات لم يُستثمر بأي منها. العديد من الدول التي انتهجت النيوليبرالية كان هدفها إيجاد ريع لمصلحة أقلية لا تتجاوز 1%. والريع هو مجمل المدخرات الوطنية التي تم تحويلها إلى الأقلية عبر الاستدانة. لماذا هذه اللصوصية الموصوفة؟ لأنهم يستطيعون ولن يحاسبهم أحد. لكن هناك سبب إضافي يطرحه الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي، والأستاذ في الاقتصاد (Emeritus Professor) مايكل هيدسون: الإفكار المتعمد للناس. هذا ما ورد في معظم مؤلفات هيدسون، وفي محاضرة مشتركة مع بيكيتي أجريت في 1 تشرين الأول 2021. الدافع هو أن المردود على الاستثمار المالي يفوق النمو الاقتصادي. ماركس أوضح أن نسبة الربح في النظام الرأسمالي يتناقص، بينما وجد الرأسماليون طريقة أخرى لتأمين زيادة مستدامة لنمو الربح عبر «أمولة» الاقتصاد والمضاربات المالية عبر إصدار أوراق «تراهن» على المستقبل وليس على الواقع. فنمو الربح المالي تفوق على النمو الاقتصادي ما ساهم في زيادة الفجوة بين أقلية الـ1% وبين باقي الناس في كل مجتمع.

ثمة عذر اقتصادي لكل ذلك، تشغيل حلقات الاقتصاد من دون رفع الأجور. الواقع، إن ثقافة الاقتراض الاستهلاكي حلت مكان ثقافة الاستهلاك المستند إلى الدخل. هذا هو هدف بطاقات الائتمان التي أطلقت الاستهلاك إلى مستويات لا تتناسب مع الدخل، ويُلاحظ أن الفوائد على الأرصدة المدينة هي 2,5% شهرياً، أي إن الفائدة المرجوة من الديون المتراكمة من حاملي بطاقات الائتمان قد تصل إلى 30% سنوياً بفعل الفوائد المركبة. أما على صعيد الشركات، فكان الدين هو «رافعة» لجني مردود أكبر على قيمة رأس مال منخفض. في هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى أن مستوى الدين الخاص في الولايات المتحدة وصل إلى أكثر من 28 تريليون دولار، أي ما يفوق الدين العام.

في لبنان، اتبعت الحكومات المتتالية منذ 1993، سياسة الفوائد العالية لتحويل مدخرات المواطن اللبناني إلى حاملي سندات الخزينة بلا أي مردود اقتصادي. ومع الفوائد المرتفعة استطاعت فئة قليلة من حاملي السندات، الإفراط بالاستهلاك المستورد ما أدى إلى ارتفاع منسوب الاستيراد إلى 20 مليار دولار قبل انفجار الأزمة.

هدف الاستدانة: الخصخصة

سياسة الاستدانة لم تكن يوماً بريئة. كانت واضحة منذ البداية، ولا يمكن الادعاء بحصول خطأ في التقدير. كانت أولاً وأخيراً عملية نهب ونصب واحتيال شارك فيها معظم الطبقة السياسية وقام بتسهيلها حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف اللبنانية. لذا لا يمكن إغفالهم من المسؤولية القانونية والاقتصادية والأخلاقية، وبالتالي يصبح شطب الدين العام واجباً وطنياً وقانونياً وأخلاقياً واقتصادياً. والشطب يحزّر موارد الدولة من خدمة هذا الدين البغيض، ويمكنها من تقديم الخدمات الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية التي تعيد ثقة المواطن بالدولة، بحسب مايكل هيدسون، إن قيمة الدين العام توازي مدخرات فئة الـ1% التي تتحكم بمقدرات البلاد. فالعمل السياسي للتغيير والحد من نفوذ جماعة الـ1% هو عبر إلغاء الدين العام! هدف هذه الفئة، هو توحيد المدخرات عبر السطو على الأملاك العامة عبر الخصخصة.

لكن الهدف الاستراتيجي للاستدانة كان وما زال الوصول إلى «الخصخصة». هذه العملية جرت في العديد من الدول، وما نحن نرى فصولها في لبنان، وتحت رعاية صندوق النقد الدولي. والذين سيترضون على إلغاء الدين العام سيتحججون بـ«سمعة لبنان» التي ستدهور بسبب عدم دفع الديون. هذه السمعة في الخارج، ليست مرتبطة بالقدرة على دفع الديون، ولا سيما أن معظمها ديون داخلية وإن كانت بالدولار، إذ لم يقترض لبنان من مصارف خارجية، بل بالعكس، شاهدنا خلال هذه الحقبة خروج المصارف الأجنبية من لبنان، ما يدل على أن السوق اللبنانية لم تعد مريحة لها رغم الفوائد المرتفعة على السندات. هذه المصارف كانت تعي بأن لعبة البونزي لن تستديم.

أما مصير القطاع المصرفي فلا بد من إعادة تركيبه على قاعدة جديدة، أي أن يكون قطاع منفعة عامة مثل الكهرباء والطاقة وليس بغرض إنتاج الثروة. هذا الأمر يحتاج إلى نقاش بين القوى التي تريد التغيير الفعلي في لبنان.

*باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي



إلهة بوليفان - المكسيك